



جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
في مقياس:

الاقتصاد النقدي والمالي المعمق
الجزء الثاني

إعداد الدكتور: بوخرص عبد الحفيظ

الفصل السادس: النقود والفائدة

المطلب الأول: القطيعة الكينزية.

رغم اتساع مدخل كمبردج في مجال الطلب على النقود بالنسبة إلى مدخل فيشر، إلا أن مدخل كمبردج شأنه شأن مدخل فيشر ظل يعاني إغفال دور النقود كمخزن للثروة، وقد ذهب كينز إلى أبعد مما ذهب إليه فريق كمبردج، حيث بدأ تحليله للطلب على النقود بنفس السؤال الذي طرحه أصحاب مدرسة كمبردج، وهو لماذا يرغب الناس في الاحتفاظ بالنقود؟.

يفترض كينز أن هناك أسباب ثلاثة للاحتفاظ بالنقود؛ دافع الصفقات (المعاملات)، دافع الاحتياط، ودافع المضاربة أو المحفظة.

أولاً: دافع المعاملات: يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالصفقات الجارية خلال فترة المدفوعات، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات كإيجارات العقارات وغير ذلك (تمويل رأس المال العامل).

ويعتبر هذا الدافع أكثر عوامل الطلب على النقود شيوعاً، حيث يعتبر العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

ومنه فاللجوء إلى الاحتفاظ بكمية من الرصيد النقدي لغرض المعاملات إنما يدخل في نطاق إحداث التوازن - عبر الزمن - بين تدفقات النفقات وتدفقات المداخيل، باعتبار أن هذه الأخيرة تدفقات دورية والأخرى تدفقات تتسم بالإنفاق المستمر للفرد أو المشروع.

أما العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات في الظروف العادية هي المستوى العام للأسعار، ومستوى العمالة، إلا أن العامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذا الغرض هو الدخل، باعتبار أن العوامل الأخرى لا تتغير في العادة في الأجل القصير، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل حيث (Y) الدخل و (dT) الطلب على النقود لغرض المعاملات: $dt = f(Y)$.

في التحليل الكلاسيكي، ترتبط فكرة قيام الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لقيامها بدور وسيط التبادل يستخدم لتسوية المعاملات الحاضرة والأجلة، وقد تأثر كينز بالفكر الكلاسيكي مؤكداً على وجود ارتباط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات وبين مستوى المعاملات التي يجريها أفراد المجتمع، فإذا كانت المعاملات ترتبط بالدخل على نحو من التناسب، فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات لابد وأن يرتبط بالدخل تبعاً على غرار ذلك النحو من التناسب، إلا أن كينز ذاته قد واجه حقيقة أن سعر الفائدة يدخل ضمن العوامل المؤثرة على الطلب على النقود بدافع المعاملات، ولم يعول عليه كثيراً نظراً لضآلة أثره في هذا المجال.

ثانياً: دافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط (الحيطة) رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة كالمرض والبطالة، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كانهخفاض أسعار بعض السلع، أما المشروعات فهي تهدف من خلال هذا الإجراء إلى مواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة.

ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع (فترة الأزمات) ودرجة نمو وتنظيم رأس المال، ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال الخ...، إلا أن العامل الأساسي الذي يتوقف عليه هذا الدافع هو مستوى الدخل، باعتبار العوامل الأخرى لا تتغير عادة في المدة القصيرة وعلى ذلك فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل.

ذهب كينز إلى أبعد مما ذهب إليه الكلاسيك بإدراكه أن الحاجة إلى النقود قد تتجاوز حد إجراء المعاملات المتوقعة أو المؤكدة وأنه قد تنشأ الحاجة للاحتفاظ بالنقود لمواجهة أي احتياجات طارئة أو غير متوقعة (مثل المرض، فقدان العمل، السرقة)، كما رأى كينز أن هناك تناسب طردي بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد بدافع الاحتياط وبين حجم المعاملات التي يودون إجرائها في المستقبل، هذه المعاملات تتناسب مع الدخل، إذا فالأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد بدافع الاحتياط ترتبط بالدخل بنفس الشكل من التناسب، وتحدث كينز عن وجود أثر لسعر الفائدة على الطلب على النقود بغرض الاحتياط، إلا أن أثره ضئيل بالمقارنة بأثر الدخل الحقيقي، ولو أنهى كينز تحليله عند هذا الحد لصار الدخل هو العنصر الوحيد المحدد للطلب على النقود في نظريته التي لن تكون قد أضافت الكثير لمعادلة كمبردج.

ثالثاً: دافع المضاربة: رأى كينز أن النقود- بالإضافة إلى دورها كوسيط للمبادلة- تقوم بدور مخزن الثروة، ولقد أطلق كينز على الدافع إلى احتفاظ الأفراد بالنقود كمخزن للثروة اسم دافع المضاربة، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فإنه يشير إلى الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد أملاً في تحقيق ربح من جراء تكوين صورة (أو توقع) أفضل عن الأجواء المستقبلية للسوق، فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية بالبنوك انتظاراً للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحاً نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات (الأسواق المالية)، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقاً لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي.

وبناء على التحليل الذي قدمه كينز يؤدي سعر الفائدة السوقي دوراً حاسماً في تحديد أسعار السندات،

وبالتالي في الطلب على النقود بدافع المضاربة.

والمشكل المطروح هنا هو: كيف يتوقع المضارب أن سعر الفائدة سوف يتغير؟

ومن أجل ذلك يقترح كينز أنه توجد أربعة أسعار للفائدة:

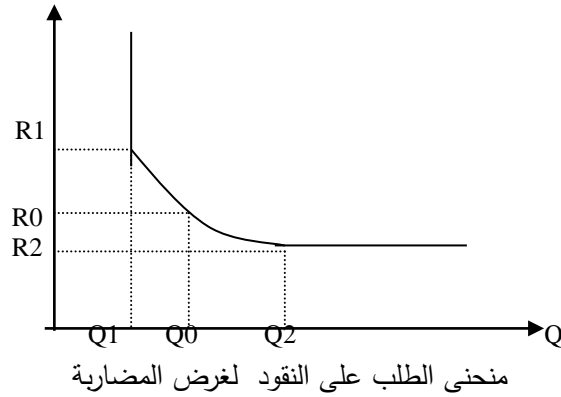
- سعر الفائدة على السندات وهو ثابت؛
- سعر الفائدة الجاري؛
- سعر الفائدة المتوقع؛
- سعر الفائدة السوقي السائد حالياً؛

فإذا كان سعر الفائدة السوقي أكبر من سعر الفائدة الجاري هذا يعني أن أسعار السندات منخفضة يؤدي هذا إلى توقع المضارب انخفاض في سعر الفائدة المتوقع، حيث يميل المضارب إلى شراء السندات وبالتالي انخفاض الطلب على النقود.

أما إذا كان سعر الفائدة السوقي أصغر من سعر الفائدة الجاري هذا يعني أن أسعار السندات سوف تنخفض

وبالتالي زيادة الطلب على النقود لغرض المضاربة.

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة – انظر الشكل - (1-2) ج- بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة، ويمكن كتابة ذلك رياضياً، فإذا رمزنا ب: (ds) للطلب على النقود لغرض المضاربة نحصل على العلاقة التالية: $ds = f(R)$



من الشكل (1-2) ج- نلاحظ أنه عند مستوى مرتفع جداً لسعر الفائدة يتجه الأفراد (المشروعات) إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء سندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم منطبقاً على المحور الرأسي.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية لسعر الفائدة

بعد أن وجه كينز انتقاداته لنظرية التقليديين – خاصة – ما تعلق بدافع الطلب على النقود، حيث حصرت النظرية الكمية أغراض الطلب على النقود على دائرة المعاملات والاحتياط، وأنه لا مجال لاكتناز النقود أو استعمالها في أغراض المضاربة، وبذلك أقصت نهائياً وبشكل غير مباشر أي دور للنقود في إحداث التوازن في سوق السلع والخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ "لساي"، وإذا ما كان للنقود من أثر، فإنه يبقى محصوراً في التأثير على الأسعار فقط (معادلة التبادل لفيشر ومارشال).

بدأ كينز تحليله بالبحث عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصاً ما لتفضيل حيازة ثروته في شكل لا يحقق له أي فائدة أو عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة وبإدخال عامل عدم التأكد لسعر الفائدة في المستقبل فإن شكل حيازة النقود يكون له أهمية، ومن هنا تظهر أهمية تفضيل السيولة في بناء نظرية جديدة ستكون لها انعكاسات ذات أهمية بالغة على التحليل النقدي والاقتصادي، وقبل الدخول في تفاصيل ذلك لابد من الإشارة إلى مفهوم وطبيعة الفائدة في التحليل الكينزي.

إن مفهوم الفائدة عند كينز ليست جزاء الادخار أو نظير الحرمان والانتظار، أو هي ثمن للتفضيل الزمني كما يعتقد التقليديون، وإنما هي ثمن التنازل عن السيولة أو ثمن عدم الاكتناز، ومنه يعرف كينز الفائدة على أنها "الثلث الذي يجب دفعه لحث حاملي الأموال للتنازل عن أصول سائلة في صورة نقدية، أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر، إذا فالفائدة هي ثمن إقراض النقود".

أما عن تحديد سعر الفائدة، فإن كينز يرى أن سعر الفائدة يعتبر ظاهرة نقدية وليس ظاهرة حقيقية كما تفترض النظرية التقليدية، ويتحدد سعرها في السوق النقدي على أساس تفاعل العوامل النقدية، وهي عرض

النقود والطلب عليها، ومنه يرى أنه يمكن حيازة المدخرات في صورة نقود لا ينتج عنها أي عائد، ولكن التخلي والتضحية بالسيولة هو الذي يحقق العائد، فسعر الفائدة هو ثمن التوازن بين الرغبة في حيازة الثروة في شكل نقدي. إذا فالعامل الأول لتحديد سعر الفائدة هو عرض النقود والعامل الثاني هو تفضيل السيولة (الطلب على النقود).

يقصد كينز بتفضيل السيولة "الدوافع التي تدفع الفرد (المشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود)"، ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر في أقصر مدة دون خسارة.

وقد كتب كينز في النظرية العامة: « إن نقاط النقص الأساسية الثلاث التي يجدر بنا تلافمها في معارفنا الحالية هي: تحليل الميل إلى الاستهلاك، تعريف الفعالية الحدية لرأس المال، ونظرية معدل الفائدة، وحين يتحقق ذلك سيبدولنا أن المحل الحقيقي لنظرية الأسعار يأتي في مقام لاحق بنظيرتنا العامة، وسنلاحظ في نظيرتنا في معدل الفائدة، أن العملة تقوم بدور أساسي، وسوف نسعى لتوضيح الخصائص التي تميزها عن الثروات الأخرى» وفي حين يربط كينز الطلب على السيولة أو تفضيل السيولة بمعدل الفائدة، فإنه -بالمقابل- يعتبر عرض النقد متغيرا محددًا سلفًا من طرف السلطة النقدية، وبالتالي فهو عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ولذا فهو موضع في النموذج الكينزي كمتغير خارجي، أي يتحدد تبعًا لمتغيرات خارج النموذج.

وقبل أن تناول كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني، من الضروري إعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب الكلي على النقود:

- دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط: $dA = f(y)$

- دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة: $ds = f(R)$

ومنه يمكن كتابة دالة الطلب الكلي على النقود (dG) كما يلي:

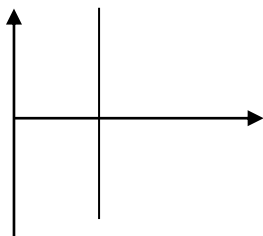
$$dG = f(Y, R) \text{ أي: } dG = dA + ds$$

أما التمثيل البياني للطلب على النقود فهو يظهر في الشكل ادناه .

$$DSR = F(R)$$

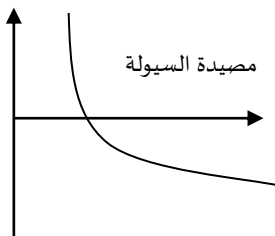
$$DgR = F(Y, R)$$

$$DAR = F(Y)$$

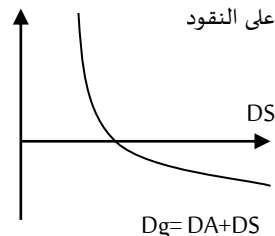


شكل-ب-

منحنى الأرصدة النقدية بدافع المعاملات والاحتياط



منحنى دافع المضاربة



شكل-ج-

منحنى الطلب الكلي على النقود

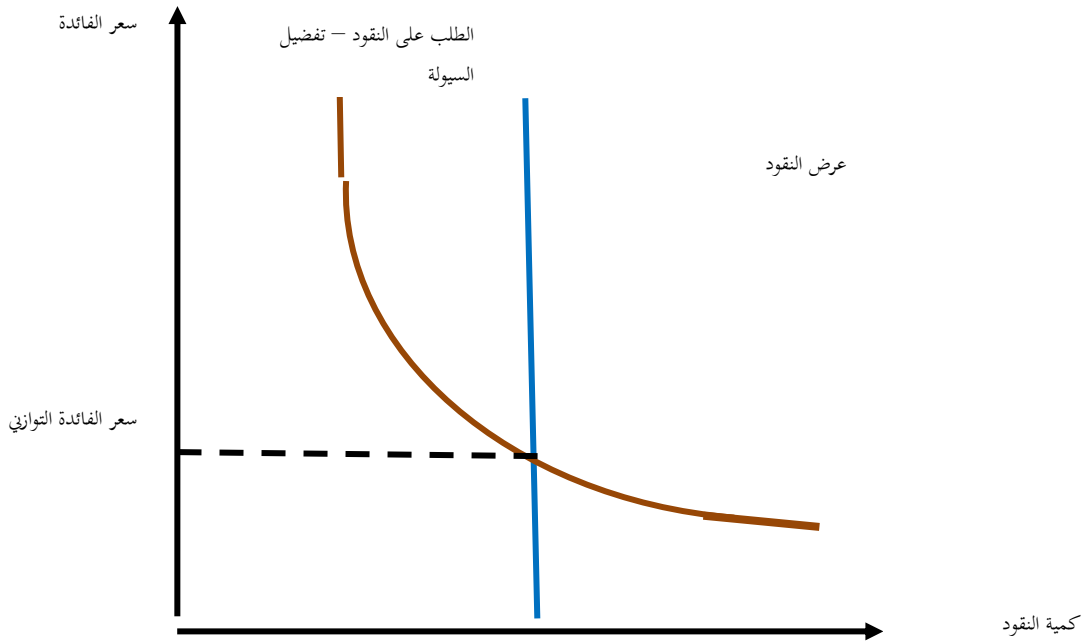
شكل-أ-

منحنى الطلب الكلي

على النقود

$$Dg = DA + DS$$

أما عن كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني من خلال التحليل الكينزي، فإنه يتحدد عند نقطة تقاطع منحني الطلب الكلي على النقود (dG) -منحني تفضيل السيولة - ومنحني عرض النقود (OO)،



ولعدم التأكد والتوقعات دور كبير في تحديد سعر الفائدة، ومن ثم التأثير في مستويات الدخل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

يرى كينز أنه إذا كانت قيم السندات مرتفعة حالياً بالنسبة إلى توقعات الأفراد لما ستكون عليه أسعارها في المستقبل، فسيبادرون إلى بيع ما لديهم من سندات والاحتفاظ بثمنها في صورة نقود سائلة حتى لا يضطروا إلى بيعها بخسارة في المستقبل، نتيجة توقع انخفاض أسعار السندات.

أما في حالة توقع انخفاض قيمة السندات حالياً بالقياس إلى المستقبل، فإنهم سيخصصون جزءاً من دخولهم النقدية لشراء المزيد من السندات بغية بيعها في المستقبل وتحقيق الأرباح المتوقعة من ارتفاع أسعارها.

ومنه فإن تقلبات الطلب على النقود تبعاً لدافع المضاربة في السوق من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقلبات أسعار الفائدة، واعتبر دافع المضاربة بمثابة دالة لسعر الفائدة، وإن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

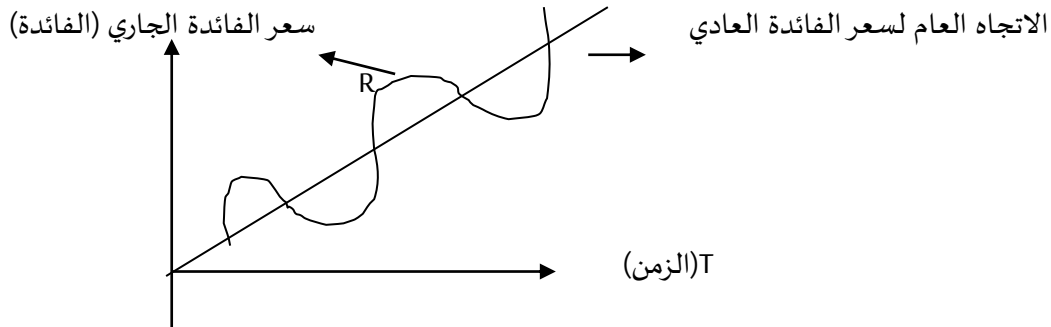
ويذهب كينز إلى اعتبار أن الشرط الأساسي لتحقيق هذا النوع من المضاربة هو عدم التأكد من تحركات أسعار الفائدة، فالمضارب لا يعرف على وجه التحديد ما هي القيمة المستقبلية لسعر الفائدة على السندات المصدرة، ومن ثم فهو لا يعرف على وجه الدقة السعر الذي يمكن أن يبيع به ما بحوزته من سندات.

وعليه فإذا كانت تحركات أسعار الفائدة في المستقبل معلومة، لما كان هناك دافع للاحتفاظ بالنقود عاطلة، وعدم استثمارها في الأوراق المالية، ولكن عدم التأكد من تغير تلك الأسعار في المستقبل هو المبرر للاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة.

إذا فالمضارب يقوم بالاختيار بين نوعين فقط من أنواع الأصول، أصول مضمونة هي النقود، وأصول غير مضمونة تنطوي على مخاطر معينة وهي الأوراق المالية (السندات)، ويتحدد هذا الاختيار عن طريق الأخذ بعين الاعتبار التوقعات المتعلقة بتغير سعر الفائدة.

ومنه فإن مؤشر العنصر الاقتصادي سيفصل في أمر الاختيار، فيفضل الأصول المضمونة وهي النقود بشكل أوسع عندما يعتقد أن سعر الفائدة سوف يرتفع، ومن ثم سوف ينخفض سعر السندات، ويختار النقود بشكل أقل حين يعتقد أن سعر الفائدة سينخفض، وترتفع أسعار السندات، فيسمح له ذلك بتحقيق أرباح رأسمالية على السندات التي يملكها.

إن كينز يطرح تساؤلاً أكثر أهمية يتمثل في: ما هو المتغير الذي يحدد متى وكيف سيتغير سعر الفائدة؟، ويجب على ذلك أن العامل الحاسم عن هذا التساؤل هو سعر الفائدة الجاري، فقد وضح أنه يوجد في كل لحظة حدود معينة يسود الاعتقاد بأنها تمثل الحدود الطبيعية لتغيرات سعر الفائدة، وتعتبر من جانب العناصر الاقتصادية بمثابة سعر عادي أو معقول للفائدة، وعليه فكل فرد سيقوم بإجراء توقعاته المستقبلية عن طريق المقارنة بين السعر الحالي (الجاري) وبين السعر الخاص بالفترة الطويلة (سعر عادي)، ويحدد بالتالي اختياره بين النقود والسندات. فإذا كان سعر الفائدة الحالي يعتبر مرتفعاً بالنسبة للسعر العادي، فإن الفرد سيتوقع انخفاض سعر الفائدة في المستقبل وعودته إلى الحدود الطبيعية له، وهكذا ومن البديهي وجود اختلاف في تقدير الأفراد للمستقبل، فحدوث تغير في سعر الفائدة ينتج عنه توقعات متفاوتة في التفاؤل والتشاؤم حول المستقبل، فهناك من يتوقع انخفاض أسعار الأوراق المالية، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة، وهناك من تكون توقعاته على العكس، ويتوقف الأثر النهائي على متوسط التوقعات المتشائمة والمتفائلة – انظر الشكل (2-2).



شكل: منحني سعر الفائدة الجاري يتذبذب حول سعر الفائدة العادي

ويخلص التحليل الكينزي إلى أنه عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً بشكل مبالغ فيه (بالنسبة لسعر الفائدة العادي) فسوف يدفع الأفراد والمشروعات استثمار أموالهم في شراء سندات متنازلة بذلك عن السيولة، انتظاراً منهم حدوث انخفاض في أسعار الفائدة في المستقبل، ومن ثم سيادة سعر مقبول بالنسبة للسندات مما يمكنهم من تحقيق ربح من عملية المضاربة، وعلى العكس من ذلك فإذا ساد الاعتقاد أن سعر الفائدة الجاري في السوق يعد منخفضاً عن السعر العادي بشكل ملحوظ، وهو ما يعني ارتفاع قيم الأوراق المالية في السوق علماً أن الارتفاع إذا تم سيترتب عليه حدوث خسارة في قيمة رأس المال بالنسبة لحائز السندات، فيمتنع عن شراء السندات نظراً لخطر ضياع رأس المال مقابل عائد يعتبر بسيطاً.

المطلب الثالث: التطورات اللاحقة للفكر الكينزي

بعد كينز، و في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، صار التطور في النظرية النقدية في اتجاهات مختلفة. أحد هذه الاتجاهات كان العمل على تطوير وتصحيح وتفسير دوافع الاحتفاظ بالنقود علي نحو أدق مما قام به كينز . الإضافات في هذا الاتجاه يمكن تصنيفها وترتيبها علي الصورة التالية :

النقطة الأولى ، وتعلق بالطلب علي النقود بدافع المعاملات والاحتياط و كيفية تأثرهما بسعر الفائدة و تطوير نموذج لتحديد القدر الأمثل من الأرصدة النقدية التي يجب الاحتفاظ بها بدافع إتمام المعاملات . هذه النماذج تم تطويرها علي يد كلا من توبن وبيمول .

النقطة الثانية تتعلق بالطلب علي النقود بدافع المضاربة وتطوير نظرية محفظة الأوراق المالية علي يد

توبن

أولاً: نموذج وليام بومول

أطلق وليام بومول على منهجه في تحديد الكمية المثلي من الأرصدة النقدية التي يتعين علي الفرد الاحتفاظ بها بغرض إتمام المعاملات اسم المدخل النظري للمخزون

يهدف هذا النموذج إلى تفسير نقطتين أساسيتين في النظرية الكينزية "دالة الطلب على النقود" والمتمثلتين في أن الطلب على النقود لغرض المعاملات يتأثر بتغير سعر الفائدة وليس بالدخل فقط كما افترض كينز، وأن الفرد أو المؤسسة يستطيع تنويع المحفظة المالية من خلال الجمع بين النقود والسندات.

يرتكز الطلب على النقود لدى بومول على تكاليف المعاملات التي تنشأ عند تحويل النقود إلى سندات، فمن خلال تحليله يمكن إيجاد قيمة النقود المطلوبة التي تعظم دخل الأفراد بعد تحديد مبلغ النفقات، معدل الفائدة، وتكلفة المعاملات، حيث يفترض أن:

- يدرس سلوك العون الاقتصادي (العوائد أو المؤسسات)، ويفترض أن هذا العون يتحصل على دخل خلال فترة زمنية معينة؛
- يفترض بومول أن التكلفة ثابتة، والنتيجة عن عملية تحويل السندات إلى نقود، حيث أن كل ما تخلى العون الاقتصادي على السندات فإنه يدفع نفقات الوساطة أي (السمسرة) والتي سماها بتكلفة الانتقال لسحب النقود، ومن جهة أخرى إذا فضل الحيابة على النقود بدلاً من السندات فإنه سيتخلى على فوائد وتعتبر بدورها تكلفة؛
- عند كل عملية انتقال لسحب النقود أو تحويلها يسحب العون الاقتصادي قيمة نقدية M ، ومنه تكون الكمية المتوسطة المحتفظ بها $M/2$.

الطلب على النقد وفق النموذج

يتحمل العون الاقتصادي نوعين من التكاليف:

- يدفع مصاريف السمسرة أو الوساطة b عند كل تحويل، علماً أنه في كل مرة يسحب الفرد القيمة M من مجموع دخله Y ، أي أنه ينتقل n مرة لسحب أو لتحويل السندات إلى نقود، ومنه تكون التكلفة الحقيقية لجميع المستويات هي:

$$n.b = (b.Y)/M \dots\dots\dots 1$$

وهي تكلفة متناقصة مع M .

- النقود التي يحتفظ بها لا تجلب للفرد أي فائدة بعكس السندات، أي أنه كلما كان عنده نقود أقل كلما ربح فائدة أكثر، وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة الضائعة.

إن القيمة المتوسطة للنقود المحتفظ بها في الفترة هي $Y/2$ أي نصف الإيرادات الناتجة عن تحويل السندات

وبالتالي فالقيمة النهائية في كل سحب هي:

$$C = M.I/2 \dots\dots\dots 2$$

وهي تكلفة متزايدة مع M .

بجمع المعادلتين نتحصل على مجموع التكاليف:

$$V = b.Y/M + M.I/2 \dots\dots\dots 3$$

تتمثل إشكالية "بومول" في تدنية التكاليف، حيث بتدنيتهما يعظم دخله:

$$Dv/dM = bY/M^2 + I/2 = 0 \dots\dots\dots 4$$

$$bY/M^2 = I/2$$

$$M^2 = 2.bY/I$$

$$M = (2.bY/I)^{1/2} \dots\dots\dots 5$$

وبما أن كمية النقود المتحصل عليها في فترة لها متوسط " $M/2$ "، تكون دالة الطلب على النقود الناتجة عن

التحليل هي:

$$M^d/p = M/2 = 1/2.(2b.(Y/I))^{1/2} \dots\dots\dots 6$$

وتبين الدالة أن الطلب على الأرصدة للمعاملات، لا لقيم الحقيقية يتناسب طرديا مع جذر حجم المعاملات

وعكسيا مع جذر معدل الفائدة.

يمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$M^d = 1/2.(2b(Y/I))^{-1/2}.P = K.(Y.I)^{1/2}.P \dots\dots\dots 7$$

إن أهم ما قدمته نظرية بومول هو أنها افترضت بأن النقود وسيلة للتبادل في الاقتصاد، وأن هناك تكلفة

ناتجة عن تحويل الأصول المنتجة للفوائد إلى نقود، إضافة لوجود تكلفة الوساطة.

فإذا كانت $b=0$ ستكون المعادلة منعدمة، أي أنه إذا كانت عملية بيع السندات لا تحمل تكاليف فإن الطلب

على النقود سيختفي، أي تكون النقود الوسيلة للتبادل.

تشكل تكلفة الوساطة متغير رئيسي في نموذج بومول شأنها شأن الدخل، حيث أن الطلب على النقود يتبع

في آن واحد توزيع الدخل ومستواها، أي أن نموذج بومول يقوم على تحليل تكاليف ومنفعة الطلب على النقود

لغرض المعاملات والاحتياط، ويعتمد في ذلك على أن الفرد يقوم بإنفاق جزء من دخله وإدخار الجزء المتبقي على

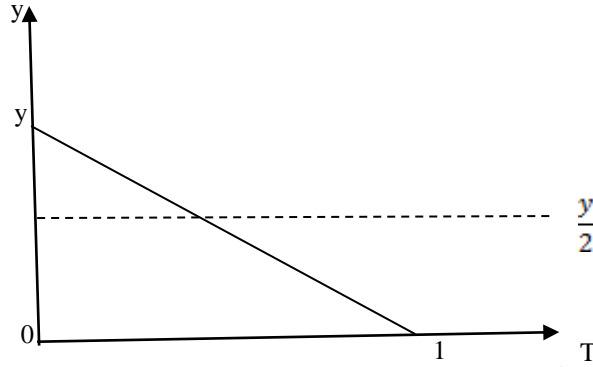
فوائد رأسمالية، ويمكن تفسير ذلك في أن الفرد يتحصل على دخل سنوي (y)، ويقوم بإنفاقه بطريقة منتظمة خلال

السنة.

الحالة الأولى: الفرد يقوم بعملية تحويل واحدة أو رحلة واحدة إلى البنك، في هذه الحالة يقوم بسحب كامل الدخل في بداية السنة لينفقه بطريقة منتظمة.

ومنه متوسط تفضيل السيولة المحتفظ بها خلال السنة = $y/2$.

الشكل: الفرد يقوم بعملية تحويل واحدة



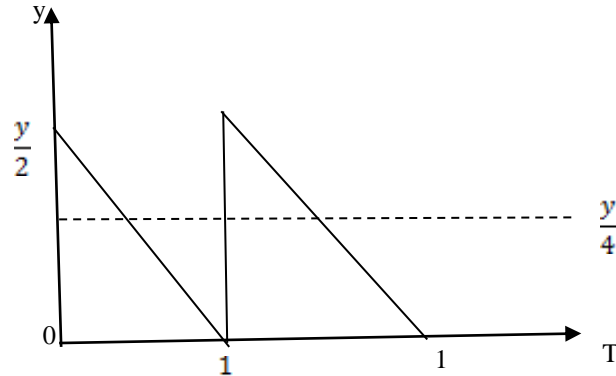
من خلال الشكل الفرد يبدأ السنة بـ y دينار وينتهي بـ 0 دينار.

الحالة الثانية: الفرد يقوم بعملية تحويل أو رحلتين إلى البنك في بداية السنة يقوم بسحب نصف الدخل $y/2$

لتغطية نفقاته خلال السداسي الأول، ثم يدخر الجزء المتبقي لينفقه في السداسي الثاني.

إذن متوسط تفضيل السيولة خلال السنة = $y/4$.

الشكل: الفرد يقوم بعملية تحويل



في هذه الحالة الفرد يحقق أرباح خلال الفصل الأول نتيجة ادخار نصف المبلغ أو تخفيض نسبة تفضيل

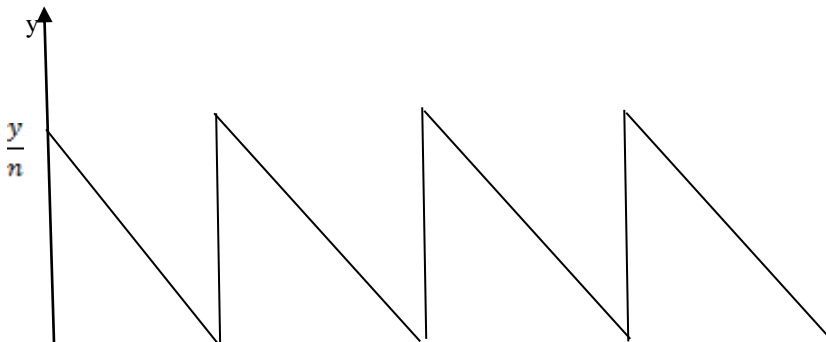
السيولة.

الحالة الثالثة (العامة): الفرد يقوم بـ n عملية تحويل، أي n رحلة إلى البنك، وفي هذه الحالة يقوم الفرد بسحب

y/n من الدخل في كل عملية تحويل.

ومنه متوسط تفضيل السيولة = $y/2n$

شكل: الفرد يقوم بـ n عملية تحويل.



$$\frac{y}{2n}$$

كلما زادت لحدود التحويلات أو السحوبات تزداد نفقات التحويل، لكن تكلفة الفرصة البديلة تنخفض.
السؤال المطروح هنا: ما هو عدد التحويلات الملائمة لكي تنخفض النفقات إلى حدها الأدنى؟
نعتبر أن:

ا: سعر الفائدة.

B: نفقات كل عملية تحويل.

y/2n: متوسط تفضيل السيولة.

Bn: نفقات التحويل الكلية.

(y/2n): تكلفة الفرصة البديلة.

التكاليف الكلية (CT) = تكلفة الفرصة البديلة + تكاليف التحويل الكلية

$$CT = i \frac{y}{2n} + bn \dots \dots \dots (20 - 1)$$

$$\text{Min } CT = \frac{dcT}{dn} = 0, \frac{dcT}{dn} = -\frac{iy}{2} \left(\frac{1}{n^2} \right) + b = 0$$

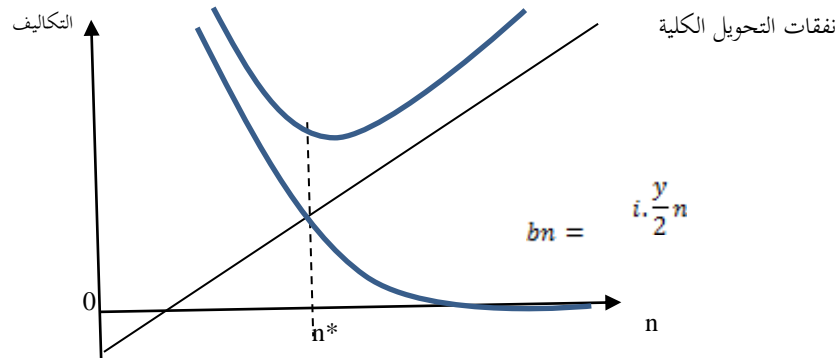
$$\frac{1}{n^2} = \frac{2b}{y} = n^2 = \frac{iy}{2b} = n^* = \sqrt{\frac{iy}{2b}}$$

إذا كان M* متوسط تفضيل السيولة المثلى فإن:

$$M^* = \frac{y}{2n^*} = \sqrt{\frac{by}{2i}} \dots \dots \dots (21 - 1)$$

ويمكن أن نعبر على هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل: عدد التحويلات الملائمة



عدد التحويلات تكون عنده النفقات في حدها الأدنى

يبين الشكل أعلاه أنه عند زيادة نفقات التحويل يسمح هذا بانتقال المنحنى bn إلى الأعلى مما يؤدي إلى انخفاض عدد السحوبات n.

أما عند ارتفاع سعر الفائدة يدفع بالمنحنى CT إلى الأعلى، يعني هذا عدد السحوبات n أي كلما كان سعر الفائدة مرتفع يكون من مصلحة الفرد زيادة عدد السحوبات أو التحويلات، وبهذا نصل إلى أن الطلب على النقود

$$M = \sqrt{\frac{by}{2i}}$$

لغرض المعاملات ذو علاقة عكسية مع سعر الفائدة

من خلال ما تقدم نستنتج أن الطلب على النقود لغرض المعاملات يزداد مع زيادة الدخل وزيادة النفقات الخاصة بإجراء المعاملات، وينخفض عند ارتفاع سعر الفائدة.

ثانيا : نموذج "توبين Tobbin"

بتقديم وظيفة النقود كمخزن للثروة علي ساحة التحليل النقدي، قدم كينز سعر الفائدة كواحد من العوامل التي تؤثر علي الطلب علي النقود . رغما عن ذلك، فإن التحليل الكينزي للطلب علي النقود بدافع المضاربة كان مجالاً لنقد واسع متعدد، فقد أوضح كينز أن الناس يحتفظون بالنقود كمخزن للثروة عندما يكون العائد المتوقع على السندات اقل من العائد المتوقع على النقود ويحتفظون بالسندات عندما يكون العائد المتوقع علي السندات اكبر من العائد المتوقع على النقود. في التحليل الكينزي، تبعا لذلك، ليس هناك مجال للاحتفاظ بمحفظة أوراق مالية متنوعة تضم كلا من السندات والنقود في وقت واحد إلا في حالة واحدة نادرة الحدوث، ذلك عندما يتساوي العائد المتوقع علي كلا من السندات والنقود، وحيث أن قيام الناس بتنوع محافظهم المالية هو الأمر الأكثر قبولاً لأنه الأكثر عقلانية، لذا فإن نظرة كينز إلي فكرة التنوع بوصفها أمراً نادر الحدوث يعد عيباً خطيراً في صلب نظرية الطلب علي النقود بدافع المضاربة (هذا الأمر تمت معالجته فيما بعد من قبل هاري ماركوز و جيمس توبن) . كما جاء تحليل توبين فيما يتعلق بالطلب على النقود بدافع المضاربة، تحليلاً أكثر دقة لسلوك وتصرفات الأفراد، فهؤلاء لا يحتفظون بثروتهم إما في شكل نقود أو في شكل أصول حسب تحليل كينز، بل أشار أنه في حالة عدم التأكد فإن سلوك الأفراد الاقتصاديين سينصرف إلى تحقيق الوضع القائم على موازنة سلبية المخاطر مع إيجابية عوائد حيازة السندات في اختيار بنية محفظته المالية على شكل تركيب أمثل بين الأصول المالية والنقدية.

ويمكن القول أن نظرية "توبين" القائمة على السلوك العقلاني للفرد الاقتصادي الذي يسعى في مواجهة عدم التأكد إلى تجنب المخاطرة، هي نظرية الطلب على النقد من أجل السيولة على المستوى الجزئي.

ويوضح توبين أنه بسبب الخوف من المخاطرة التي تنجم من حدوث خسارة في بيع السندات، يفضل الفرد المضارب تنوع محفظته من أصول نقدية أو أصول أخرى تحمل نوعاً من المخاطرة، علماً أن الأصول أو الأرصدة النقدية لها مردود معدوم إضافة إلى ذلك فهو يهمل تأثير المستوى العام للأسعار.

فرضيات النموذج

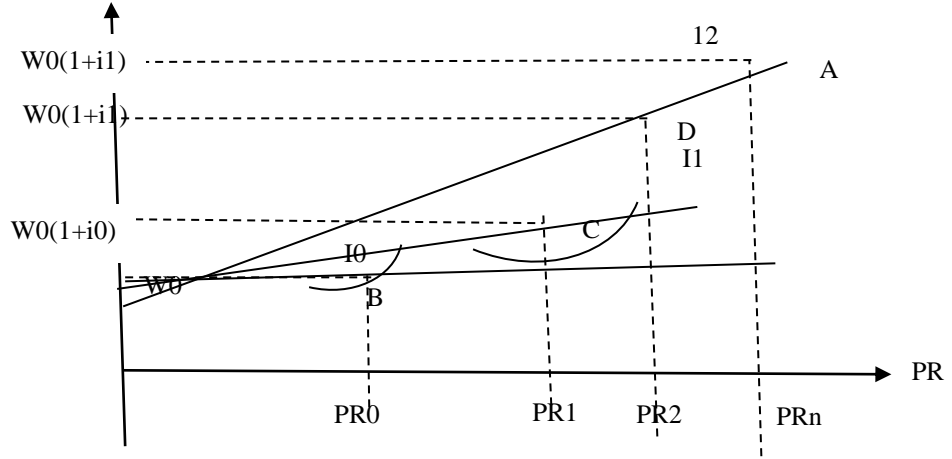
هناك مجموعة من الفرضيات يمكن توضيحها فيما يلي:

- يفترض أن الاقتصاد يتوفر على معلومات ناقصة، كون حامل السندات لا يعرف العائد الحقيقي المستقبلي؛
- بناء على الفرضية السابقة، تكون هناك مخاطرة كبيرة عند استثمار الأصول الموجودة أو لشراء السندات المعروضة؛
- الأصول غير المستثمرة لها عائد قدره صفر بمخاطرة معدومة؛

- أن الأصول أو الأرصدة النقدية لها مردود معدوم، كما أنه يهمل تأثير المستوى العام للأسعار.

دالة الطلب على النقود

إذا كان شخص لديه ثروة قدرها "W" يستثمرها في السوق أين سعر الفائدة يقدر بـ "i"، فتكون قيمة ثروته في نهاية الفترة تقدر بـ " $W_0(1+i)$ "، ويمكن تمثيل العلاقة بين القيمة المنتظرة من المحفظة ودرجة المخاطرة وفق المنحنى التالي:



تطور الطلب على النقود بدلالة سعر الفائدة

تمثل المنحنيات I_0, I_1, I_2 المنفعة أو القيمة المنتظرة من المحفظة فكلما زاد سعر الفائدة، زاد الطلب على النقود من أجل المخاطرة حيث يمثل PR_n أعظم مخاطرة للمحفظة، وتمثل النقاط B, C, D نقاط التوازن لدى المخاطر بالنسبة لقيود الميزانية الممثل بخط مستقيم.

تمثل النقطة "A" التوازن عند احتمال المضارب أكبر مخاطرة، ولإظهار كيفية اختيار النقود والسندات يفترض "توبين" أن العائد الناتج عن المدخرات يتأثر إيجاباً بالعائد المتوسط "r" وسلباً بانحرافه المعياري "s" والذي يقيس في نفس الوقت درجة المخاطرة التي تنخفض من ضمان المحفظة.

وتكون دالة الطلب على النقود وفق هذا النموذج كالتالي:

$$M = (1 - S/sa) \cdot A \dots \dots \dots 41$$

يكون الطلب على النقود دالة خطية للأصل الكلي المستثمر، ومنه يمكن القول أن النسبة المطلوبة تتأثر خاصة بدرجة المخاطرة والتي يتم حسابها عن طريق متوسط وتباين العائد المخاطرب

الفصل السابع: النقود الانتاج

المطلب الأول: نموذج LM-IS

انصب بحث بعض الاقتصاديين على العمل الذي يسمح بتحديد سعر الفائدة من خلال إدماج النظرية التقليدية و النظرية الكينزية، أي العمل على تجميع العناصر المختلفة المحددة لسعر الفائدة في شكل نموذج يوضح التوازن العام في الاقتصاد الوطني كما يسمح في نفس الوقت بتحديد مدى فعالية السياسة النقدية و السياسة المالية في ظل الأوضاع والظروف الاقتصادية المختلفة، وفي هذا الإطار قام الاقتصاديان "هيكس" و"هانس" في خضم الدفاع عن آراء و مبادئ "كينز" بوضع نموذج سمي باسم "نموذج هيكس و هانس" أو نموذج توازن الاقتصاد الكلي (IS-LM)، وقد أطلق عليه كذلك "نموذج النظرية الكينزية الجديدة".

ولكي نتعرف على المقصود بالتوازن الكلي وشروطه في النظام الاقتصادي يفضل أن نبدأ بالترقية بين قطاعين هامين داخل النظام الاقتصادي هما: القطاع الحقيقي والقطاع النقدي

ويتضمن القطاع الحقيقي الأنشطة الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، الاستهلاك، بينما يتضمن القطاع النقدي الطلب على النقود وعرضها، بالإضافة لسعر الفائدة. ويتحقق التوازن الكلي في النظام الاقتصادي في كلا القطاعين معاً في آن واحد وذلك كما يلي:

1- توازن القطاع الحقيقي

يمكن بيان مكونات القطاع الحقيقي من خلال نظام المعادلات الآتي:

$$y = C + I \quad \longrightarrow \quad (1)$$

$$C = C_0 + my \quad \longrightarrow \quad (2)$$

$$I = A - \beta r \quad \longrightarrow \quad (3)$$

حيث:

y = الناتج أو الدخل ، C = الاستهلاك ، I = الاستثمار ، r = سعر الفائدة ،

m = الميل الحدي للاستهلاك ، C_0 ، A ، β ثوابت

- المعادلة (1) تبين شرط التوازن، والمعادلة (2) تبين دالة الاستهلاك باعتبار أن الاستهلاك يتوقف على الدخل، أما المعادلة (3) فتبين دالة الاستثمار الذي يتوقف على سعر الفائدة.

من نظام المعادلات السابقة نلاحظ أنه يتكون من ثلاث معادلات بأربعة مجاهيل (y, C, I, r) ، حيث أن سعر الفائدة (r) متغير خارجي أي يتحدد خارج النموذج، وهذا يعني أنه باختلاف قيم (r) يختلف حل هذا النموذج، وبالتالي فإن التغيرات في الدخل لا تنتج نتيجة تغيرات تلقائية في الاستثمار بل من خلال التغيرات في سعر الفائدة، بمعنى أن ميكانيزم النموذج يبدأ بسعر الفائدة إلى الاستثمار، ثم الدخل والاستهلاك في النهاية .. ويمكن بيان ذلك من خلال التعويض بقيم C و I في المعادلة (1) فنحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{A + C_0}{1 - m} \quad \frac{B}{1 - m}$$

$$y = (\quad - \quad) r \longrightarrow (4)$$

وبالتعويض بقيمة (y) في المعادلة (2) في المعادلة (4) فنحصل على الصيغة التالية:

$$y = m \left(\frac{A + C_0}{1 - m} - \frac{B}{1 - mc_0} \right) \longrightarrow (5)$$

ونلاحظ أن حل النموذج يتوقف على قيمة المتغير الخارجي (r)، ولما كانت (r) ليست كمية ثابتة بل متغيرة، فإن قيم y و C ستكون متغيرة أيضاً.

وتعبر المعادلة (4) عن المستوى التوازني للدخل كدالة في سعر الفائدة، ومن النموذج السابق يمكن القول بأن المعادلة (4) تربط السبب (r) بالنتيجة (y) مباشرة.

فمن هذه المعادلة نجد أن انخفاض (r) يؤدي إلى زيادة الاستثمار، مما يعني زيادة المستوى التوازني للدخل، والعكس صحيح، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض المستوى التوازني للدخل.

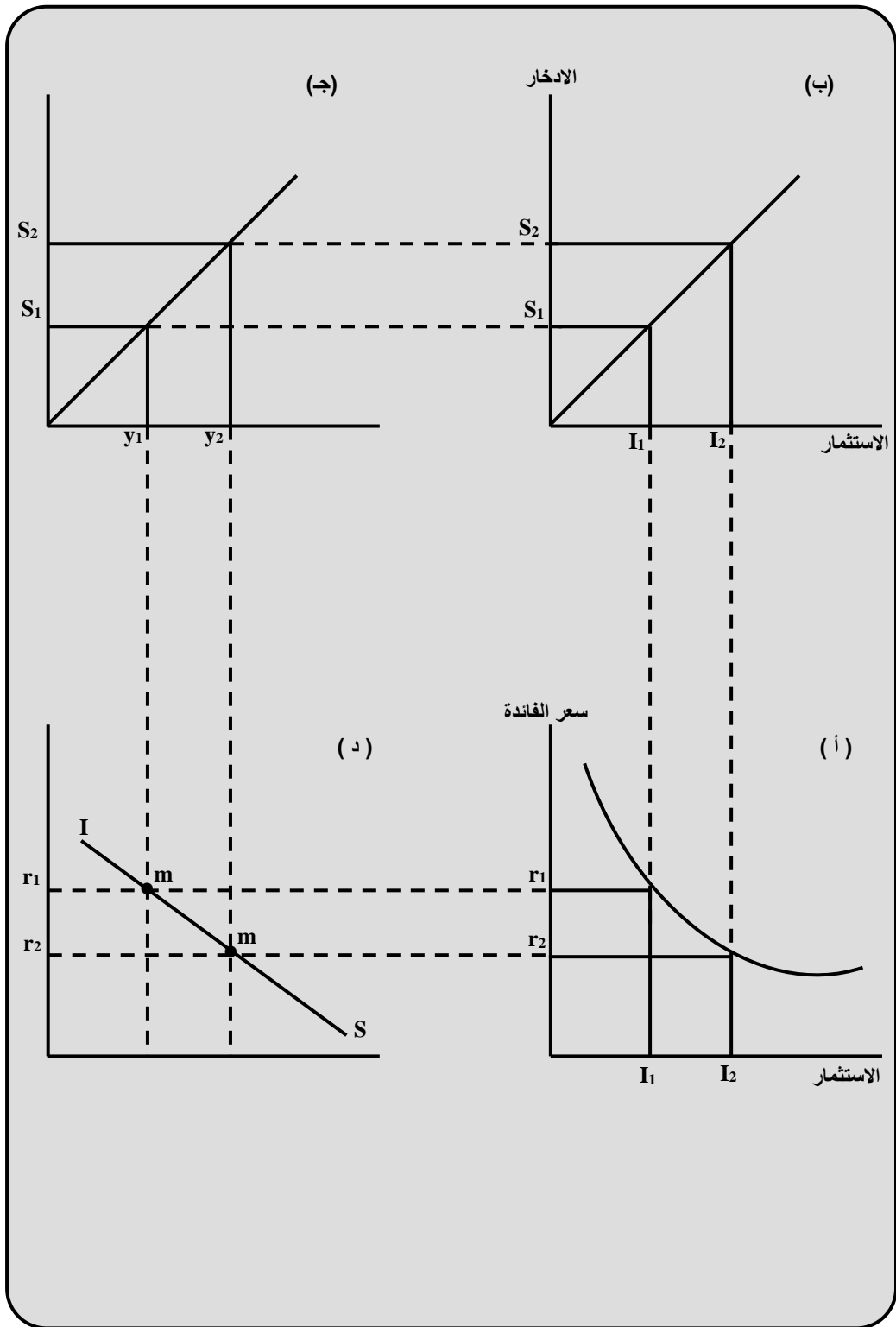
ويمكن بيان توازن القطاع الحقيقي وشروطه باستخدام الرسوم البيانية والشكل (1) يصور بيان حل مشكلة التوازن في القطاع الحقيقي.

فالشكل (أ) يصور دالة الاستثمار معادلة (7)، والشكل (ج) يصور دالة الادخار والتي تناظر دالة الاستثمار، والتعادل بين الادخار والاستثمار هو شرط التوازن والذي يوضحه الشكل (ب)، أما الشكل (د) فيعطي حل النظام من خلال عرض المنحنى IS.

ولتصور ميكانيزم العمل في هذا النموذج نفترض أن سعر الفائدة في الشكل (أ) هو (r₁)، مقابل سعر الفائدة هذا يتحدد مستوى الاستثمار المناظر (I₁)، وحتى يتحقق التوازن يجب أن يكون الادخار على نفس مستوى الاستثمار (S₁) في الشكل (ب).

من الشكل (ج) نجد أن الاقتصاد قادر على توليد هذا الادخار في حالة مستوى دخل (y₁).

من الشكل (د) نجد النقطة (m) التي يحددها y₁، r₁ (أي مستوى الدخل وسعر الفائدة) واللذان يتساوى عندهما كل من الادخار والاستثمار، وبتكرار هذه العملية السابقة نحصل على النقطة (m) والتي يحددها y₂ و r₂، وبتوصيل النقاط m، n نحصل على منحنى الادخار والاستثمار (IS).



شكل (1): التوازن في القطاع الحقيقي

2- التوازن في القطاع النقدي

يمكن بيان أو عرض القطاع النقدي في الاقتصاد القومي من خلال نظام المعادلات الآتى :

$$\frac{D_m}{P} = K_0 + m_1 y - m_2 y \longrightarrow (10)$$

حيث أن:

$$\begin{aligned} \frac{D_m}{P} &= \text{الطلب على النقود للأغراض المختلفة.} \\ m_1 &= \text{الميل للاحتفاظ بالنقود لأغراض داخلية.} \\ m_2 &= \text{الميل للاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة.} \\ k_0 &= \text{ثابت.} \end{aligned}$$

ولما كان الطلب على الأرصدة الحقيقية يساوى المعروض منها فإن:

$$\frac{D_m}{P} = \frac{S_m}{P} \longrightarrow (11)$$

والنموذج السابق يتضمن خمس متغيرات هي: D_m , S_m , P , y , r ، وبافتراض أن المتغيرين S_m و P يتحددان خارج النموذج، فتبقى ثلاث متغيرات في معادلتين، وهذا يعنى أنه في الظروف العادية، لا يمكن الوصول إلى حل وحيد لهذه المتغيرات، لذا من الأفضل اختصار هذا النظام في معادلة واحدة تتضمن متغيرين، وذلك بالتعويض في المعادلة (11) لنحصل على الصيغة التالية:

$$\frac{S_m}{P} = K_0 + m_1 y - m_2 r \longrightarrow (12)$$

بافتراض قيمتين للمتغيرين الخارجين وليكونان S_m , P تؤول المعادلة السابقة إلى الآتى:

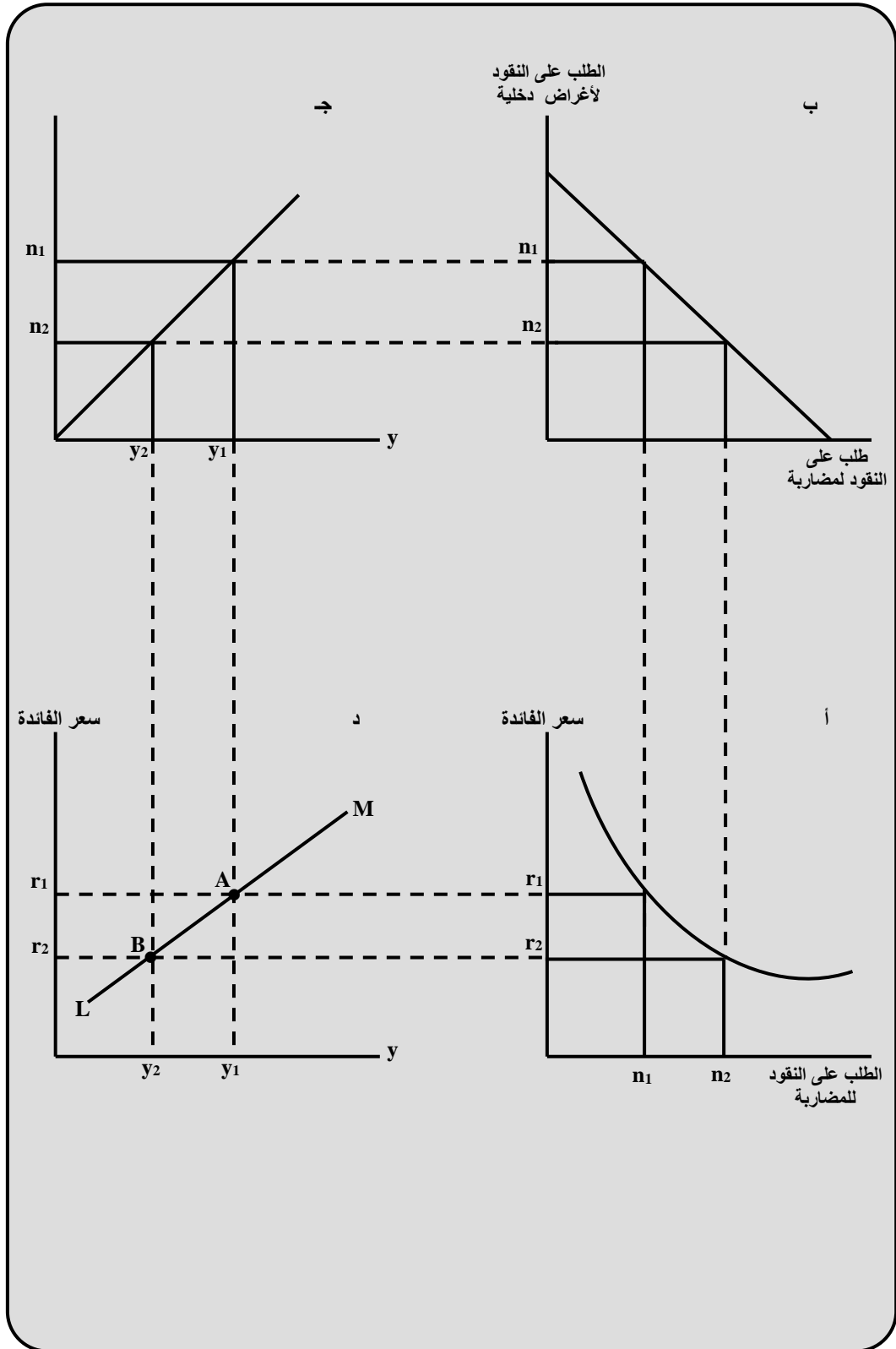
$$\frac{S_m}{P} = K_0 + m_1 y - m_2 r \longrightarrow (13)$$

والتي تتضمن y , r كمجهولين، وبحل هذه المعادلة بالنسبة إلى r بدلالة y نحصل على الصيغة التالية

$$\frac{K_0}{m_2} r = \frac{S_m/p}{m_2} - \frac{m_1}{m_2} y \longrightarrow (14)$$

وتعتبر المعادلة (14) عن سعر الفائدة التوازنى كدالة في مستوى الدخل، ويمكن اشتقاق المنحنى LM بيانياً كما هو موضح بالشكل (2) التالى حيث رسمت معادلات القطاع النقدي في أربع أجزاء كالتالى:

الجزء (أ)، الجزء (ج) ← يصوران الطلب على النقود لغرضى المضاربة والدخل، أما الجزء (ب) فيصور شرط التوازن في السوق النقدي (تعادل D_m مع S_m).



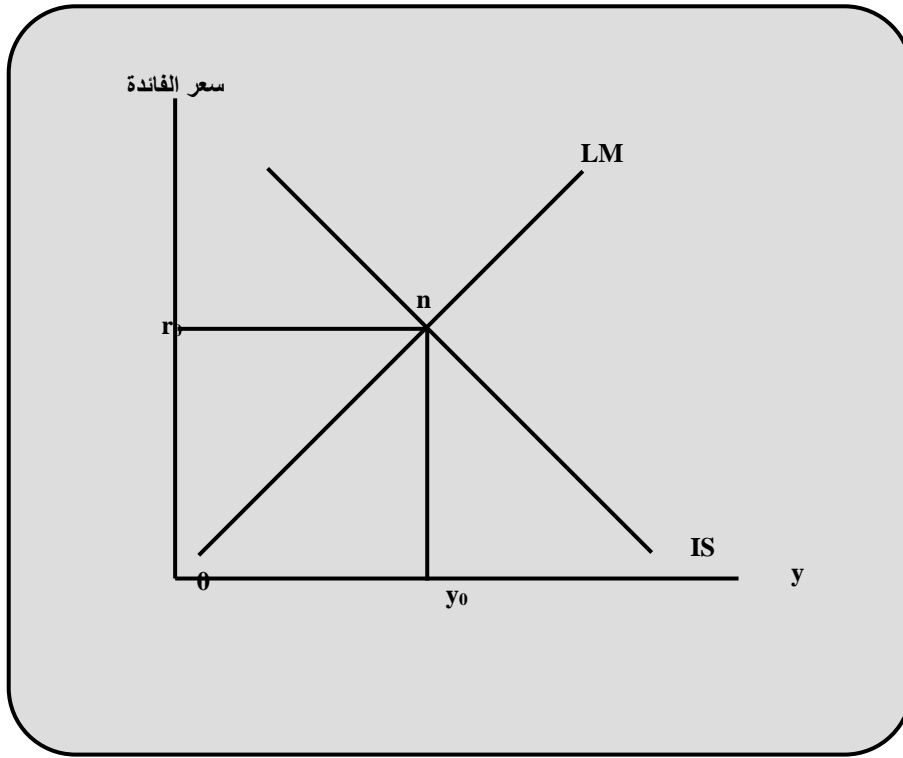
شكل (2): التوازن في القطاع النقدي

- تبدأ عملية الاشتقاق إما من الجزء (ج) بافتراض مستوى معين من الدخل أو من الجزء (أ) بافتراض سعر فائدة معين.
- الشكل (د) يصور النقطة A التي تبين كلاً من الدخل وسعر الفائدة والذان عندهما الطلب على النقود يساوي عرض النقود، وأيضاً إذا كان مستوى ادخل (y_2)، فإن سعر الفائدة يجب أن يكون (r_2) حتى يتوازن القطاع النقدي وهذا ما تصوره النقطة (r_2) على المنحنى LM.

3- التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

إن أي نقطة على المنحنى LM تمثل مستوى معيناً للدخل ومستوى محدداً لسعر الفائدة عندها يتحقق التوازن في السوق النقدية، حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود، وأيضاً بالنسبة للمنحنى IS، حيث أن أي نقطة عليه تمثل مستوى معيناً للدخل ومستوى محدداً لسعر الفائدة يناظرها توازن في القطاع الحقيقي من الاقتصاد، حيث يتعادل الاستثمار مع الادخار ليتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد عندما يحدث التوازن في كلا القطاعين في آن واحد، وبالتالي يجب علينا البحث عن النقطة التي يتعادل عندها المنحني LM وIS والتي يتحقق عندها التوازن في كلا القطاعين.

ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال إيجاد التوازن الكلي بتقاطع المنحني LM-IS في شكل واحد (3):



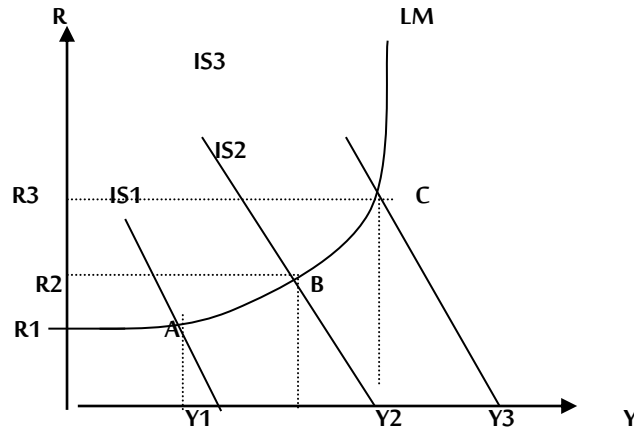
شكل (3)

حيث r_0 = سعر الفائدة التوازني بالنسبة للقطاعين الحقيقي والنقدي معاً، وكذلك y_0 : تمثل المستوى التوازني للدخل في كلا القطاعين في آن واحد.

4- التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد (IS=LM)

بعد أن قمنا بتحليل شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، وقمنا باشتقاق منحنى IS، وبعدها شرط التوازن في سوق النقود بتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، واشتققنا منحنى LM، فإن شرط التوازن الاقتصادي العام يتم من خلال توازن سوق الإنتاج والنقد في نفس الوقت، أي الجمع بين المنحنى IS والمنحنى LM في رسم بياني واحد.

ومن إحداثيات التقاطع نحدد مستوى الدخل التوازني ومستوى سعر الفائدة التوازني كما هو مبين في الشكل أدناه:



الشكل : نموذج التوازن العام

هناك ثلاثة احتمالات لتحقيق هذا التوازن، فان رجعنا إلى الشكل اعلاه نلاحظ أنه قد يتحقق التوازن في منطقة مصيدة السيولة، بتقاطع (IS1) مع (LM) فنحصل على (A)، حيث مستوى الدخل (Y1) مقابل سعر فائدة توازني (R1)، وهذا أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه سعر الفائدة. وقد يتحقق التوازن في المنطقة الوسطى بتقاطع (IS2) مع (LM) في النقطة (B)، وعندها يكون الدخل التوازني (Y2) وسعر الفائدة التوازني (R2). أما عند المنطقة الكلاسيكية فيتحقق التوازن بتقاطع المنحنى (IS3) مع (LM) في النقطة (C) وعندها يكون سعر الفائدة التوازني (R3) و الدخل التوازني (Y3).

المطلب الثاني: الكينزيون ما بعد الكينزية (post keynesian)

تعتبر مدرسة الكينزيين ما بعد الكينزية من أصغر المدارس من حيث عدد أتباعها بالمقارنة مع المدارس الأربعة الكبرى، ويسمهم البعض بالكينزيين المتطرفين، ويدعي هؤلاء بأنهم الورثة الحقيقيون لكينز، وأن اسم (كينزي ما بعد الكينزية) قد أعطي إلى مجموعات مختلفة من الاقتصاديين الذين ينظرون إلى النظرية العامة لكينز للإلهام، لكنهم يرفضون المساعي لدفع أفكار كينز إلى الإطار الكلاسيكي، كما حدث مع التركيب النيوكلاسيكي، وأنهم مهتمون بتطوير نظرية اقتصادية كلية ملائمة للسوق الرأسمالية المعاصرة مع اتجاهها القوي نحو تركيز القوة الاقتصادية في عدد قليل نسبيا من الشركات العملاقة، وأن أبرز أعضاء المجموعة الاقتصادية هذه كانوا من (cambridge) في إنجلترا،

وهم كل من (Sraffa) (Piereo) و (Nocolas Kaldor) و (Joan Robinson) و (Luigi Pasinetti) و (John Kenneth Galbraith)، وآخرين من الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من هؤلاء الاقتصاديين استندوا على أفكار الاقتصادي البولندي الشهير (Michael Kalecki) الذي عرض في عام 1933 نظرية شبيهة بنظرية كينز في التشغيل وذلك قبل نظرية كينز العامة.

إن أعضاء هذه المدرسة هم من أشد المعارضين للمدرسة النقدوية (ولمدرسة الكلاسيكيين الجدد، وهم يختلفون في أوجه عديدة ومهمة عن كل المدارس الاقتصادية الفكرية الأخرى، حيث أنهم يرفضون كلياً محاولات إحياء الاقتصاد الكلي، على اعتبار أنها غير عملية وغير واقعية، وأن النقطة الأساسية التي يختلفون عندها عن الآخرين هي ما يعتبرونه إهمالاً من بل التفسيرات الكينزية لما بعد الحرب العالمية الثانية، لعناصر مهمة في أفكار كينز موجودة في النظرية العامة له، ويذهبون أبعد إلى أنهم يسعون لتطوير رؤية نظرية جديدة لعمل أنظمة معاصرة لرأسمالية السوق، وهي اقتصاديات بعيدة جداً زمنياً وهيكلية عن النماذج التنافسية البسيطة التي تميز أفكار الثورات المضادة الكلاسيكية .

إن اقتصاديي هذه المدرسة يشكلون مجموعات متباينة الآراء والمواقف أكثر من أي مدرسة أخرى، ففي مجموعة رئيسية نجد اقتصاديين مثل (Robert Clowen) وفي مجموعة ثانية والتي تتمركز في جامعة (Cambridge) إنجلترا نجد (Jeoffrey Harcourt) و (Roy Harrod) و (Nicolas Kaldor) و (Joan Robinson)، وهذه المجموعة ركزت كثيراً على ديناميكية تحقيق النمو الذي يضمن التشغيل التام، وأعطوا اهتماماً خاصاً إلى الروابط التي تربط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وهناك المجموعة الثالثة التي تضم (Paul Davidson) و (Hyman Minsky) و (Joh Kenneth Golbraith) والذين انصب اهتمامهم على عمل وأداء اقتصاد السوق في العالم الواقعي وليس الرؤيا المثالية للسوق كما نجدها لدى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

تعد أفكار أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية أمثال A.P. Davidson, G. Harcourt, Eichner من أهم الانتقادات التي وجهت إلى النقديين والنيوكلاسيك.

والواقع أن أصحاب هذه المدرسة قد نهضوا بما كان يزعم "جون كينز" القيام به، وهو دراسة تأثير سلوك الوحدات الفردية على الاقتصاد الكلي، إضافة لذلك فقد قام أصحاب هذه المدرسة ببحث العديد من المسائل التي لم يتطرق إليها التحليل الكينزي، مثل نظرية التوزيع ونظرية النمو المصحوب بالتقلبات.

وفي تفسيرهم للركود التضخمي في الاقتصاد الغربي اعتمد أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية على ما يعرف بفرضية الاقتصاد المزدوج ، ووفقاً لهذه الفرضية ينقسم الاقتصاد إلى نوعين من الأسواق: الأول؛ ويمثل الجزء الأصغر يعرف باسم الأسواق التنافسية والتي فيها تتحدد أسعار السلع بحسب قوى العرض والطلب، كما تتمتع الأسعار والأجور فيها بمرونة تامة وغالباً ما تنتهي معظم السلع التجارية مثل الغذاء والألياف الصناعية إلى هذا السوق، أما النوع الثاني للسوق؛ ويضم الجزء الأكبر من الاقتصاد فيعرف باسم الأسواق المبادرة ، وتتميز هذه الأسواق بوجود التكتلات الاقتصادية الضخمة ، كما أن البائعين والمشتريين في هذه الأسواق يتمتعون بدرجة معينة من النفوذ، وبالتالي يمكنهم التحكم في الأسعار والأجور.

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن أسعار السلع في الأسواق المدارة تتحدد على أساس التكلفة العادية ، وهي التكلفة المعتادة للقيام بالإنتاج، أو أن هذه الأسعار تتحدد - كما يرى البعض الآخر- عن طريق أرباب الأعمال في الأسواق المدارة بإضافة نسبة معينة إلى متوسط التكاليف المتغيرة أي أن $P = AVC(1+m)$ حيث أن AVC هي متوسط التكاليف المتغيرة، P هي أسعار المنتجات في الأسواق المدارة، m هي مقدار الزيادة كنسبة مئوية Markup.

ويرى أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية أن الأسعار في الأسواق المدارة عديمة المرونة بالنسبة للتقلبات التي تحدث في الطلب، ولكنها عكس ذلك أمام التغيرات التي تحدث في التكاليف ويقرر "إكزنيكر Eichner" أن المشروعات الكبرى التي تتمتع بنفوذ احتكاري تقوم برفع أسعار منتجاتها بهدف تمويل الاستثمار والسبب في ذلك هو أن تكلفة التمويل الخارجي - أي الاقتراض - عادة ما تكون أعلى عندما يتم الاعتماد على الأرباح المحتجزة في المقابل. وفيما يتعلق بالأجور يرى أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية أن أرباب الأعمال في الأسواق المدارة يقومون بتحديد معدل الأجور الذي يحافظ على أرباحهم الحدية، وسوف يقبل العمال هذا الأجر ما دام لا يختلف كثيرا عن التطور السابق للأجور، وأيضا ما دام الدخل الحقيقي للعمال ينمو بذات القدر الذي كانوا يتوقعونه من قبل. وبصفة عامة يعتبر الأجر الحالي دالة في ثلاثة متغيرات أساسية هي معدل الأجر السابق وأسعار المنتجات، والأسعار الخارجية، وهي عبارة عن أسعار الواردات التي يحصل عليها القطاع المدار ويقرر أصحاب هذه المدرسة أن الأسعار والأجور تكون عديمة المرونة في الاتجاه النزولي في أوقات الكساد، ولهذا السبب يصبح منحى فيليبس أكثر تفرطحا.

وفي ضوء التحليل السابق نجد أن المستوى العام للأسعار يتحدد بثلاثة عناصر أساسية:

* مقدار الزيادة في السعر Markup التي تحددها المشروعات الاحتكارية؛

* معدل البطالة والذي يمكن الحصول عليه من معادلة الأجور؛

* مستوى الأسعار في الأسواق التنافسية.

وعند مستوى معين للناتج ومن ثم التوظيف - البطالة - يمكن أن ينشأ التضخم بسبب لولب الأسعار- الأجور، وينشأ هذا اللولب التضخمي نتيجة حدوث ارتفاع مبدئي في الأسعار وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق التنافسية، ومن ثم ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار في الأسواق المدارة، أو بسبب قيام الشركات الاحتكارية بزيادة الأسعار، ويمكن توضيح وجهة النظر هذه من خلال الصيغة التالية:

$$I = Sw(WN/P) + Sp(y - WN/p) \dots \dots \dots (1)$$

وتعتبر العلاقة السابقة عن شرط التوازن في سوق السلع، وهو تساوي كل من الادخار والاستثمار المخطط، حيث تعبر (I) عن حجم الاستثمار الحقيقي، وتعبر (P,W) عن حجم التوظيف والناتج على التوالي، أما (Sp, Sw) فتعبر عن الميول المتوسطة للادخار لدى العمال وأرباب الأعمال على التوالي، وحيث يفترض أن $Sp \neq Sw$.

ويرى أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية أن التوظيف يتحدد بنسبة معينة من الناتج أي أن:

$$N = nY$$

وهو ما يعني ضمنا ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.

وبالتعويض بقيمة N في المعادلة (1) يمكن أن نحصل على العلاقة التالية:

$$I = Y[Sp + nW/p(Sw - Sp)]$$

أولاً: الأفكار الأساسية للكينزيين ما بعد الكينزية

✓ إن الفكرة الأساسية لأعضاء هذه المدرسة جميعاً هي رفضهم لنظرية (Walras) بخصوص التوازن العام باعتبارها أساس الاقتصاد الجزئي لنظرية الاقتصاد الكلي، وهذا معناه أنهم يرفضون الفكرة القائلة بأنه عند وجود سوق المنافسة فإن نظام السوق يصحح نفسه بنفسه، ويقود بشكل أوتوماتيكي إلى الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية (بما فيها العمل)، وهذا فإن فكرة اليد الخفية هي مجرد وهم بالنسبة لهم، الأمر الذي يفرض تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي؛

✓ يؤكد هؤلاء الاقتصاديين على عدم اليقين الذي يسود معظم النشاطات الاقتصادية، وأن هذا طعن في نظرية التوقعات الرشيدة التي تتشكل على أساس المعرفة غير المؤكدة والتي لا يمكن إخضاعها إلى حسابات الاحتمالات، وهذه تمثل ظاهرة أساسية في العالم الاقتصادي الذي نعيش فيه (وليس العالم المثالي الذي تفترضه نظرية التوازن العام)، وعليه فإن معظم القرارات يتم اتخاذها بواسطة الخبرة والبداهة، وهذا ينفي كون الاقتصاد يتجه نحو التوازن أو نحو المعدل الطبيعي في الأمد الطويل، وبالنسبة لهم فإن عدم اليقين هذا بنفي فرضية التوقعات الرشيدة؛

✓ الأسعار الإدارية: إن الأسعار لا تعكس شروط الطلب الجارية، ذلك أن الأسعار تحددها الشركات الكبيرة، ولهذا فإن فرضية وجود البائعين والمشتريين المستقلين لا تتفق مع حقيقة الأمور، فالعالم الحقيقي تسيطر عليه الوحدات الإنتاجية الكبيرة، مما يجعل السوق أقرب إلى سوق احتكار القلة، وبالتالي فإن الأسعار تحدد من قبل الشركات على أساس التكلفة زائداً هامش ربح، ذلك لأن هذه الشركات تمول استثماراتها بشكل رئيسي من خلال الأرباح المحتجزة، ولتحقيق المستويات المرغوبة من الأرباح (وبالتالي تحقيق خططها الاستثمارية)، فإنها تقوم بتحديد الأسعار فوق مستوى التكاليف الجارية، لهذا فإن الأسعار تعكس متطلبات المنشآت من الأموال لأغراض الاستثمار، وعندما ترتفع التكاليف فإن المنشآت الإنتاجية تزيد من أسعارها بما يزيد على تكاليفها وذلك للحفاظ على هامش ربحها؛

✓ النقود متغير داخلي: يعتبر هؤلاء الاقتصاديون بأن خزين النقود هو بالأساس متغير داخلي في الاقتصاد، وذلك على عكس ما يعتقد به كل من (Fisher) و (Fridman)، ويتغير خزين النقود استجابة للتغيرات في مستوى الأجور، وأن حاجة التجارة للنقود هي التي تحدد حجم عرض النقود، وبالنسبة إليهم فإن التضخم النقدي يحدث بسبب الصراع على توزيع الدخل، فالزيادة في الأجور تسبب زيادة في تكاليف الإنتاج، وهذا يخلق طلباً أكبر لدى المنشآت على رأس المال التشغيلي لتمويل السلع غير المكتملة والمخزون والتي تزداد تكلفتها، الأمر الذي يزيد من اقتراض الشركات وبالتالي زيادة عرض النقد، وعليه فإن جذور التضخم تكمن في سلوك المؤسسات الرئيسية في الاقتصاد مثل نقابات العمل، وكذلك الشركات الكبيرة، حيث لهاتين المؤسستين تأثير كبير وقوي على الأجور النقدية والأسعار؛

✓ التقلبات الناتجة عن الدورات الاقتصادية (رواج-كساد) الدورية الكبيرة وعدم الاستقرار: يؤكد كينزيو ما بعد الكينزية بأن الاقتصاد بطبيعته غير مستقر، والاستثمار يجب أن ينمو بالمقدر المطلوب لكي يسمح للنتائج القومي والإنتاج بالنمو بمعدل مستقر، وبسبب موجات التضاؤل والتفاؤل فإن مثل هذا لا يحدث، وعندما تكون

الاستثمارات أقل من المستوى المطلوب للحفاظ على معدل مستقر من النمو فإن الاقتصاد يتراجع وتزايد البطالة؛

✓ الموقف من نظريات الإنتاج والقيمة والتوزيع: طبقا إلى الاقتصادي (Sraffa) فإن نمط الطلب لا يؤثر على نمط الأسعار، وبدلا من ذلك يؤثر فقط على حجم الإنتاج في كل صناعة، ويستنتج (Sraffa) بأن مستوى الإنتاج مستقل كليا عن كيفية توزيعه بين الأجور والأرباح، وقد قامت (Joan Robinson) وكذلك أعضاء آخرين من هذه المدرسة بتوسيع موضوع (Sraffa)، حيث أكدوا بأن توزيع الدخل الفعلي بين الأجور والأرباح سوف يعتمد على الصراع الطبقي، وعلى السياسات العامة التي تغير التوزيع، وعلى معدل الاستثمار (المعدلات الأعلى من الاستثمار تزيد من حصة الأرباح)، وتؤكد (Robinson) بأنه من الممكن بل والمرغوب به للمجتمع أن يسيطر على توزيع الدخل، ولهذا فقد وصفت نفسها كينزية من الجناح اليساري؛

✓ الحاجة إلى سياسة اقتصادية لضبط وتوزيع الدخل: إن الصراع حول توزيع الدخل، وكذلك التسعير المستند على هامش الربح من قبل شركات احتكار القلة، يفرض الحاجة إلى اتباع سياسة دائمة لتنظيم الدخل ويتفق جميع هؤلاء الاقتصاديين التابعين لهذه المدرسة الفكرية على أن التضخم النقدي لا يمكن السيطرة عليه من خلال الوسائل التقليدية للسياسة النقدية والمالية، لأنهم يعتبرون أن التضخم لا ينتج بالضرورة عن زيادة الطلب على السلع، بل من الصراع على توزيع الدخل والإنتاج، ولهذا السبب فإنهم لا يسألون عما إذا كانت سياسة ضبط الدخل ضرورية أم لا وإنما كيف يمكن جعل هذه السياسة تعمل بكفاءة وعدالة؛

السيناريو الخاص بكينزي ما بعد الكينزية: رغم أن أعضاء هذه المدرسة يترددون في استخدام نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي لكنهم مع ذلك يستخدمونه في تحليلاتهم ليوضحوا بأن تخفيض الأجور من المحتمل أن يؤدي إلى تخفيض الناتج، ذلك أن التخفيض الناجم عن تخفيض الأجور سوف يؤدي إلى انتقال منحى الطلب الكلي إلى الداخل، في نفس الوقت الذي يتحرك فيه منحى العرض الكلي إلى الخارج.

ولهذا فإن كينزي ما بعد الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية (الضرائب والإنفاق الحكومي) لإخراج الاقتصاد من حالة الركود الاقتصادي، كما أنهم متشائمون بشأن تأثير التوقعات كما هو حالهم مع توازن السوق، وهم يعتقدون بأن الأسواق لا تتوازن، لا في الأمد القصير ولا في الأمد الطويل، وأن البطالة ظاهرة دائمة وأن التدخل مطلوب عن طريق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية.

ثانيا: نموذج KALDOR-WEINTRAUB

وأهم الاختلافات بين نموذج IS-LM ونموذج KALDOR-WEINTRAUB تتمثل في العناصر التالية:

نموذج KALDOR-WEINTRAUB

نموذج IS-LM

متغير داخلي

متغير خارجي

1- عرض النقود

متغير خارجي

متغير داخلي

2- سعر الفائدة

الفصل الثامن: النقود والاسعار

المطلب الأول: التيار التقليدي

لقد كان لاكتشاف العالم الجديد في القرن الخامس عشر وتدفق المعادن النفيسة نحو أوروبا وخاصة اسبانيا (القوة الاستعمارية آنذاك) أثر في انهيار الكثير من المفكرين في البحث عن العلاقة الموجودة بين وصول هذه السبائك وارتفاع الاسعار، الذي شمل اسبانيا ثم توسع الى كل انحاء أوروبا. ومن أشهر هؤلاء المفكرين نجد الاقتصادي جون بون Jean BODIN والذي يعتبر من الاوائل الذين قاموا بصياغة النظرية الكمية للنقود، إذ حاول طرح مشكلة توازن الاسعار والبحث في العلاقة بين حجم النقود والاسعار. وفي منتصف القرن الثامن عشر ظهرت عدة كتابات لباحثين آخرين مثل الاقتصادي دافيد هيوم DAVID HUME والمصري ريشارد كانتليوم RICHARD CANTILLON. حيث قام الاول بطرح مشكلة أساسية في النظرية الكمية تتمثل في الآثار الناجمة عن التغيرات التي يمكن أن تحدث لو ارتفع تداول النقود، بينما تعرض الثاني لأول مرة لفكرة سرعة تداول النقود، كما أعطى فكرة الزمن الكلي الذي تستغرقه النقود في تداولها لتعود الى نقطة بدايتها، بالإضافة الى ذلك فإنه أشار الى فكرة تغيرات سرعة التداول، إذ يقول "إن ارتفاع سرعة تداول النقود تعادل قيمتها قيمة النقود".

أما في القرن التاسع عشر، وعلى اثر اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا سنة 1850م وفي افريقيا الجنوبية سنة 1895م لاحظ الباحثون أن منحنى ارتفاع الاسعار يتبع نفس الاتجاه والتوسع الذي يتبعه منحنى مخزون الذهب ومن أبرز باحثي هذه الفترة، نذكر كل من الاقتصادي جون ستوارت ميل John STUART MILL والاقتصادي دافيد ريكاردو DAVID RICARDO، هذا الاخير عمم تحليل السابقتين على النقود الورقية، واعتبر أن حالة ارتفاع الاسعار التي عرفتها إنجلترا أثناء الحروب النابليونية كانت نتيجة زيادة الاصدار النقدي، وكانت النتيجة النهائية التي توصل اليها هي أن "أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي الى زيادة الاسعار والعكس صحيح".

وقد لاحظ هؤلاء الباحثين، أنه كلما زادت في بلد ما عدم قابلية التحويل الى الذهب ووسعت من دائرة منح القروض كلما تزامن ذلك مع فترات ارتفاع هائل للأسعار، وبالتالي ظهور ما عرف بالتضخم وقد برز على إثر ذلك بعض المتحفظين من استعمال النقود الورقية، إذ دعوا الى التعامل بنظام قابلية التحويل الى ذهب لكون الذهب هو أفضل حارس لقيمة النقود.

تعد النظرية الكمية للنقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود.

ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي الانجليزي جون لوك (Jean.L) (1632-1704) و دافيد هيوم (Davidhume) (1711- 1776) ثم ميل (Mill) (1773- 1836) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu) (1689- 1755).

لقد أدت النظرية الكمية للنقود دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود ومن ثم في تحديد هذه القيمة، ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات والآثار الناتجة عنها،

وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها وخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كانت محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية المختلفة، وتحليل هذه الظواهر وتفسير نشوئها ومنها الظواهر التضخمية وارتفاعات الأسعار، وتنقل الثروات وتوزيعها وغيرها من الآثار.

ويعتبر قانون المنافذ لجين باتست ساي (Jean.B.Say 1803) من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، فحسب ساي النقود ليست إلا حجابا يخفي حقيقة المبادلات وعملية التبادل التي تتم بين المنتجات، فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى وأن العرض يخلق طلبه الخاص، أما ريكاردو (Ricardo, 1817) فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير على الإنتاج والتجارة لكنها تؤثر على المستوى العام للأسعار، فهو يرى أن قيمة النقد ترتبط بعلاقة عكسية مع كميته، شأنه شأن باقي السلع وهذا يتطابق مع مبدأ النظرية الكمية للنقود، وعلى عكس ذلك إذا عمدت الدولة إلى التخفيض من كمية العملة فسوف يؤدي ذلك إلى رفع قيمتها.

أما جين ستيوارت ميل (J.S.Mill. 1817) فقد اعتمد على أفكار ريشارد كونتيون (Richardcantillon)، حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استعمال هذه النقود الإضافية.

ومع ساي (J.B.Say) وريكاردو (Ricardo) وميل (J.S.Mill)، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فالنظرية الكمية للنقود تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة التي تؤثر على الاقتصاد، أي أن للزيادة في مخزون النقود تأثيرا أوتوماتيكيا على الأسعار دون التأثير بعلمتي الإنتاج والتبادل.

جين بودان (jean.Bodin) (1530-1596): استطاع بودان أن يقدم لأول مرة تفسيراً جديداً لظاهرة ارتفاع الأسعار التي حدثت في أوروبا بشكل كبير، على أثر الاكتشافات الجغرافية وتدفق الذهب والفضة إلى إسبانيا، ومن خلالها إلى جميع دول البلدان الأوروبية والتي عرفت ب"ثورة الأسعار".

قام بودان بوضع المبادئ الأولى لنظرية كمية النقود، ويرى أن ارتفاع الأسعار كان حقيقياً ناتجاً عن تدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة أي زيادة عرض النقد محاولاً في ذلك الكشف عن وجود علاقة متينة بين كمية النقود ومستوى الأسعار على أساس أن ارتفاع كمية النقد ستؤدي دائماً وأبداً إلى ارتفاع مماثل في مستوى الأسعار وانخفاض القوة الشرائية بنفس القدر.

يقدم بودان خمسة أسباب لارتفاع الأسعار:

- وفرة الذهب والفضة؛
- الاحتكار؛
- ندرة العرض من السلع بسبب التصدير؛
- تبذير المملوك والإقطاعيين؛
- التخفيض الرسمي لقيمة العملة (تزييف النقود).

وكمحاولة لتفسير هذه الأسباب يرى بودان أن وفرة الذهب والفضة هي السبب الرئيسي لظاهرة ارتفاع الأسعار، أي وفرة النقود بسبب التجارة الخارجية، لا سيما بعد اكتشاف بلدان أمريكا الجنوبية الغنية بالمعادن

النفسية، ويعتبر الاحتكار سببا غير رئيسي لأنه يعمل على رفع الأسعار بصورة مصطنعة نتيجة لندرة المنتج ارتباطا بكمية النقود، ويرى أن زيادة الإنفاق الحكومي يعد تبذيرا.

دافيد هيوم **David Hume (1711-1776)**: أدخل هيوم فكرة العلاقة السببية بين كمية النقد (M) والسعر الوسطي للسلع (P) من خلال قوله: "حجم التبادلات (T) وسرعة تداول النقد (V) غير حساسان للتغيرات التي تطرأ على كمية النقود، في حين أن تلك الكمية من النقد والسعر الوسطي للسلع يتغيران نسبيا أحدها قياسا للآخر، ويمكن إثبات أن (P) تتغير نسبيا بالتوازي التام مع (M) إذا كان الاقتصاد في حالة توازن بين بداية ونهاية الفترة، وهذه هي الصياغة الحديثة (العصرية) للنظرية الكمية للنقد استنادا إلى ما يعرف بـ "السكون المقارن".

لاحظ هيوم أن تدفق النقد يؤثر تدريجيا على الأسعار، ففي البداية لا يلاحظ أي تغير، (الأسعار ترتفع تصاعديا وتباعيا)، أي يرتفع سعر سلعة ثم يرتفع سعر سلعة أخرى حتى يتوازن في النهاية هذا الارتفاع مع الكمية الإضافية من النقد، وبرأي هيوم فقط خلال هذا الحيز الزمني الذي يفصل بين لحظة حياة النقد ولحظة ارتفاع الأسعار، يكون نمو مخزون الذهب والفضة موافقا للصناعة (يشجع النمو الاقتصادي).

وانتقد هيوم الفكر التجاري القائم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الثروة عن طريق تدفق الذهب والفضة وتحقيق فائض في الميزان التجاري، فهو يرى من خلال نظريته في التجارة الدولية أن العوامل التي تحكم توزيع الذهب بين الدول هي عوامل تلقائية، فكل دولة تحصل على كمية كبيرة من المعادن ترتفع فيها أسعار السلع مقارنة بأسعار سلع الدول الأخرى، مما يحقق التعادل في قيمة الصادرات والواردات، فإذا حدث فائض في الميزان التجاري نتيجة لدخول كمية أكبر من الذهب والفضة ترتفع الأسعار بنسبة أكبر بينما تنخفض الأسعار في الدول الأخرى، فيقوم المستهلك بشراء السلع الأجنبية (من الخارج) وبالتالي تزيد الواردات وتنخفض الصادرات، ويتحول الفائض إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويتدفق الذهب إلى الخارج وتنخفض كمية النقود والأسعار (وتستمر الدورة)، إنه حسب هيوم لا يمكن المحافظة على فائض في ميزان المدفوعات باستمرار ولمدة طويلة.

ريتشارد كونتيلون **Richard Cantillon (1680-1734)**: لقد كان كونتيلون سباقا في إزالة الغموض حول حقيقة أن ارتفاع سرعة تداول النقد (V) يكون مواز لارتفاع الكتلة النقدية بمفردها، فقد أثبت أن أثر الزيادة في كمية النقود على الأسعار والمداخيل إنما يرتبط بالكيفية التي يرتفع بها النقد في الاقتصاد من خلال قوله: "رأى لوك بوضوح أن وفرة النقد تسبب في غلا كل شيء، لكنه لم يتصور كيف يحدث ذلك، فالصعوبة الكبرى تتمثل في معرفة الكيفية والنسبة التي ترفع فيها زيادة النقد الأسعار".

وأشار كونتيلون إلى أن زيادة إنتاج مناجم الذهب تؤثر في البداية على المداخيل في هذا القطاع الإنتاجي، من ثم يتوسع هذا التأثير إلى السلع الاستهلاكية وبعدها السلع الغذائية رافعا بذلك الأرباح في قطاع الزراعة، ومخفضا مستوى الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى الضغط باتجاه دفع مستوى الأجور الإسمية (وهكذا دورات جديدة من ارتفاع التكاليف والأسعار).

كما يوضح كونتيلون أن ارتفاع كمية النقود (M) لا تؤدي فقط إلى ارتفاع الأسعار، بل إلى تغيير هيكل الأسعار حسب الأطراف المستفيدة من هذا الارتفاع في النقد، ولطلبهم على السلع، هذا التأثير التبايني لعرض النقد يسمى بـ "أثر cantillon"، ولقد قدم كينز تحليلا وتفسييرا مشابها لتحليل كونتيلون حول ارتفاع مستويات الأسعار سنة 1930

عندما قال: "أن التغيرات النقدية تؤثر على جميع الأسعار، إنما ليس على نفس النحو وبنفس الحدة، ولا في نفس الوقت أيضا".

لقد أخذ كونتيلون في الاعتبار آلية تدفق المعدن النفيس، مقدما نقدا منطقيا لقول Law (النقد ينشط الأعمال)، هذا القول يكون صحيحا إذا كانت الزيادة في النقد مصدرها زيادة الصادرات، أما إذا كان مصدرها ارتفاع إنتاج مناجم الذهب في الداخل، سوف يؤدي ذلك دون شك إلى ارتفاع الأسعار بدون أن يرتفع الإنتاج، ومع ذلك شجع كونتيلون وفرة المعدن (النقد) في الدولة لأنه يمثل القوة بالنسبة لها في قوله: "إن البلد الذي لديه كم إضافي من النقد أو فائض من النقد قيد التداول بالمقارنة مع جيرانه يحظى بميزة عليهم، طالما أنه يحافظ على هذه الوفرة"، حيث يرى كونتيلون أن زيادة النقد تدفع إلى ارتفاع الأسعار ولكن ذلك ليس من أجل الأفضل (فائض في الميزان التجاري)، إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات وكذلك مرونة الطلب الخارجي على الصادرات كلاهما أصغر من واحد.

وبغض النظر عن مدى صحة الادعاءات والتفسيرات التي أحاطت بالنظرية الكمية للنقود لمختلف الظواهر التضخمية، خاصة التضخم الذي حصل سنة 1923 في ألمانيا حيث شكل مادة خصبة وأساسا مؤيدا لأنصار النظرية الكمية، إثر التوسع في الإصدار النقدي، وكثرة التداول النقدي في الأسواق الألمانية حتى كانت الأسعار ترتفع بشدة بين لحظة وأخرى، حيث هبطت القوة الشرائية لتلك النقود المتداولة لدرجة أنها فقدت قيمتها كوسيط للمبادلة. وهنا يطرح التساؤل: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه النظرية كإحدى الدعائم التي ارتكز عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها الظواهر التضخمية.

وتقوم النظرية الكمية للنقود على عدة أسس وافتراسات يمكن ترتيبها كما يلي:

1- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المتداولة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ويسمى هذا الشكل للنظرية بالجامد، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد. يستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الزيادة في كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي ستخدم في إشباع الحاجات، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة سوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه ارتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات. ومنه ترى النظرية الكمية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار وكمية النقود، أي أن كمية النقود هي دالة حيث كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

2- ثبات حجم المعاملات: تقوم النظرية الكمية للنقود في تحليلها على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدهما بعوامل موضوعية مثل: تخصيص الموارد، حجم القوى العاملة ومستواها الفني، التكنولوجيا، ومدى توفر رؤوس الأموال.

وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل باعتبارها وسيط للمبادلة، وهو ما يعبر عنه بمبدأ "حيادية النقود" وبذلك فهي مجرد حجاب يخفي الحقيقة، لكن لا تؤثر على عمل القوى الاقتصادية الحقيقية، وهذا التحليل إنما يستند إلى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية للنقود بمثابة متغير خارجي.

3- ثبات سرعة دوران النقود: تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة نمو الجهاز المصرفي والمالي، عادات السداد وتسوية المدفوعات ودرجة كثافة السكان وتوزيعهم، ودرجة التكامل بين المؤسسات الإنتاجية، وهي عوامل مستقلة وثابتة أو على الأقل تتسم بقدر كبير من الاستقرار النسبي في الأجل القصير.

4- تناسب كمية النقود عكسيا مع قيمتها: تعتبر كمية النقود العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.

5- تناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض: بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض عليها.

6- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

وقد وصلت النظرية الكمية للنقود الى صياغتها الكاملة في بداية القرن العشرين، مع ظهور كتاب الاقتصادي افرينغ فيشر Irving FISHER بعنوان "القدرة الشرائية للنقود" وكذا مع التفكير النقدي الذي جاء به الاقتصادي ليون والراس Léon WALRAS ونظريته النقدية 1883م والفريد مارشال مؤسس مدرسة كامبردج 1890م ثم اتبعه بيجو.

أولا: نظرية والراس "WALRAS"

نلخص هذه النظرية في فترتين أساسيتين هما: دور الاسعار في تحقيق التوازن العام، ومكانة النقود في تحليل والراس.

أ- دور الاسعار في تحقيق التوازن العام

قام الاقتصادي ليون والراس Léon WALRAS بدراسة التوازن العام على أنه نتيجة التوازن كل عمليات التبادل التي يقوم بها الافراد، اذ أن تدفقات السلع والخدمات وكذا الطلب عليها تتوازن عن طريق الاسعار وبالتالي يمكن كتابتها رياضيا على شكل مجموعة معادلات أنية، حلها الوحيد يعطي "أسعار التوازن"، وتعرف هذه الاسعار على شكل أسعار نسبية، فكل سلعة يمكن قياس قسمتها عن طريق سلعة أخرى ولتكن "a" تسمى بالعداد لتكتب وفق الصيغة:

$$pc/a = \frac{pc/a}{pb/a} \dots\dots\dots (1-1)$$

حيث pc/a السعر النسبي للسلعة c بالنسبة للسلعة a.

حيث pb/a السعر النسبي للسلعة b بالنسبة للسلعة a.

ب- مكانة النقود في تحليل والراس

يسعى كل فرد للحصول على حجم معين من النقود يسمى بـ "الرصيد المرغوب فيه"، وتكون هذه النقود أساسا موجبة للإنفاق وبالتالي فالطلب عليها هو في الحقيقة طلب غير مباشر للسلع التي يمكن التمتع بها، لأن النقود في حد ذاتها ليس لها أي منفعة، كما يرى الاقتصادي والراس أن "الاحتياج للنقود ما هو الا احتياج الى السلع التي يمكن شراؤها بهذه النقود".

وإذا رمزنا للأرصدة المرغوب فيها بـ "H" فإن مجموع القيم لكل طلبات السلع تساوي:

$$H = \sum_{x=1}^{n-1} pr. qr \dots\dots\dots (1-2)$$

حيث "qm" هو العدد و "pm" = 1

تسمح الكمية "H" للنقود المطلوبة بتداول السلع، ولكن لما تكون النقود المتاحة "H" اكبر من "H" فتتعدد الاسعار وفق الصيغة:

$$\begin{aligned} H' &= n.H \\ (1-3) \dots\dots\dots &= n. \sum_{r=1}^{n-1} pr. qr \\ &= \sum_{r=1}^{n-1} n. pr. qr \end{aligned}$$

وعليه ستتضاعف كل الاسعار بالمقدار "m" وهو نفس مقدار ارتفاع الكمية النقدية المتداولة ولكن نلاحظ ان النسب تبقى كما هي:

$$(1-4) \dots\dots\dots pc/b = \frac{m.(pc/a)}{m.(pb/a)}$$

وهو تمثيل رياضي لمفهوم حياد النقود.

ثانيا: معادلة التبادل وصياغة فيشر " FISHER

تعتبر النظرية الكمية أو معادلة التبادل خلاصة تطور الفكر الكلاسيكي جون بودن "JeanBODIN" في القرن السادس عشر حول زيادة النقود المتداولة (الذهب والفضة)، ومن هذا المنطق ميز الاقتصادي الامريكي افرينغ فيشر "IrvingFISHER" بين ثلاث أنواع من النقود:

- ✓ النقود المعدنية الرسمية "M" التي تمثل حجم الذهب الذي تمتلكه البلدان المعنية؛
- ✓ حجم النقود الائتمانية القابلة للتحويل "M"؛
- ✓ حجم النقود الكتابية "M".

ولكل شكل من الاشكال السابقة سلوكه وطريقة متداولة، وبالتالي فرق فيشر بين ثلاث أنواع من سرعة النقود:

- ✓ سرعة تداول أو دوران نقود الذهب V؛
- ✓ سرعة تداول النقود الائتمانية V'؛
- ✓ وسرعة تداول النقود الكتابية v.

وعليه يمكن صياغة معادلة التبادل لفيشر وفق الصيغة:

$$(1-5) \dots\dots\dots p.y = M.V + M'.V' + M".V"$$

وتقرر هذه المعادلة تساوي قيم كل المبادلات التي تمت في الاقتصاد خلال فترة من الزمن مع مجموع المبالغ النقدية المتداولة والتي استخدمها المجتمع في تسوية المبادلات خلال نفس الفترة الزمنية.

وتكتب العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وذلك بالشكل المختصر:

$$(1-6) \dots\dots\dots p.y = M.V$$

حيث "M" متوسط كمية النقود خلال الفترة من الزمن.

"V" سرعة دوران النقود.

"P" المستوى العام للأسعار.

"Y" حجم المعاملات.

"P.Y" القيمة النقدية لكافة العمليات.

"M.V" التيار النقدي.

وفق هذه المعادلة نجد ثبات حجم المعاملات "Y" وسرعة دوران النقود "M" يترتب عليهما ارتفاع في المستوى العام للأسعار "P" بنفس الوتيرة أي وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، ومنه فإن كل تغير في قيمة النقود يتماشى تماشياً عكسياً بنفس الوتيرة (النسبية) مع التغير في كميتها، أي أن النتيجة التي توصلت إليها النظرية الكمية في صورة معادلة التبادل أن الزيادة في كمية النقود هي العامل الرئيسي في ظهور الضغوط التضخمية، ومنه ترجع هذه النظرية التضخم إلى تزايد كمية النقود والظروف والعوامل التي ترتبط أساساً بعرض النقود.

إذا رمزنا لقيمة النقود بـ "R" نجد ابتداءً من:

$$M.V = p.y \Rightarrow p = \frac{M.V}{Y}$$

علماً أن "R=1/p" أي أن قيمة النقود هي مقلوب الأسعار.

ومنه يكون لدينا:

$$R = \frac{Y}{M.V} \dots\dots\dots (1-7)$$

أو بمعنى آخر تتأثر قيمة النقود مع كمية النقود وسرعة تداولها وعكسياً بالحجم الحقيقي للمبادلات.

ثالثاً: مدرسة كامبردج ونظرية الأرصدة الحاضرة

اعتمد أصحاب مدرسة كامبردج في تحليلهم على دور الطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها، وتكاملت الصيغة النهائية للنظرية الكمية في صورتين:

- صورة المبادلات التي وجهت اهتمامها نحو عرض النقود والتي صاغها فيشر؛
- صورة الأرصدة النقدية وتدعى بمدرسة كامبردج وقد أولت اهتمامها بالطلب على النقود (عند اكتسابها أو إنفاقها).

فرق التقليديون المحدثون بين الطلب على النقود الذي يحدث نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل وتسكب بطريقة المبادلات، كما قد ينشأ الطلب على النقود نتيجة لاستعمالها كمخزون وتسمى بطريقة الأرصدة النقدية الحاضرة والتي استخدمها أساتذة مدرسة كامبردج ومن بين صيغ هذه المعادلات نذكر خاصة كل من الاقتصاديين ألفريد مارشال Alfred MARSHALL ووارثر بيجو Arthur PIGOU.

أ- معادلة مارشال MARSHALL

حاول الاقتصادي ألفريد مارشال البحث في دوافع احتفاظ الأفراد بجزء من مواردهم على شكل صورة نقدية سائلة فيقول في كتابه MONEY? Crédit and commerce في كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل الوطني التي يفضل أصحابها أن يحتفظوا بها في شكل نقد حاضر، وقد تكون هذه النسبة 1 من 5 أو 1 من 10 أو 1 من 20 من الدخل الوطني.

يصيغ مارشال علاقة مباشرة وخطية بين كمية النقود والدخل الوطني عن طريق ادخال وسيط "K" والذي يقوم بتحديد نسبة الارصدة النقدية التي يعمل الافراد على الاحتفاظ بها (أي الافراد تطلب النقود إما لإنفاقها في الحصول على السلع والخدمات أو الاحتفاظ بها في شكلها النقدي) وهذا استنادا لمعادلة التبادل لفيشر.

يفضل الحائزون على النقود في لحظة معينة الاحتفاظ بنسبة معينة من دخولهم النقدية في صورة سيولة، وإنهم بذلك يمنعون جزء معين من كمية النقود من التداول لمواجهة الانفاق لشراء السلع والخدمات ويترتب على ذلك انخفاض الاسعار، وبالعكس نقصان هذه النسبة المخصصة في شكل نقدي معناه زيادة كمية النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الاسعار.

يصيغ مارشال بذلك المعادلة كمايلي:

$$M = K.Y \dots\dots\dots (1-8)$$

حيث "M" كمية النقود.

"K" نسبة الارصدة النقدية المطلوب الاحتفاظ بها.

"Y" الدخل الوطني النقدي.

من أهم الاضافات التي جاءت بها النظرية هي ربط الظواهر النقدية بالحقائق والوقائع الاقتصادية وربطهما خاصة بسلوكهم وميولاتهم الشخصية

ب- العلاقة بين معادلة بيجو PIGOU ومعادلة التبادل

ابتداء من معادلة التبادل لفيشر، نجد ما يرغب الافراد في الاحتفاظ به من مواردهم الحقيقية في صورة نقد سائل "M" باستعمال سرعة تداول النقود "V".

أي أن:

$$M.V = P.Y$$

$$M' = \frac{P.Y}{V} \dots\dots\dots (1-9)$$

نذكر انها تمثل كمية النقود بالأسعار الجارية، فإذا أردنا كتابتها بالأسعار الثابتة، فإننا نكتب:

$$\frac{M}{P} = \frac{Y}{V}$$

أي أن:

$$M' = \frac{Y}{V} \dots\dots\dots (1-10)$$

حيث "M" تمثل كمية النقود بالأسعار الثابتة.

وبمقارنتها مع صيغة مارشال "M = k.y" فإننا نجد أن:

$$K = \frac{1}{V} \dots\dots\dots (1-11)$$

أي أن نسبة الارصدة النقدية المطلوب الاحتفاظ بها هي مقلوب سرعة تداول النقود في الاقتصاد.

ب-1 صيغة بيجو

تخضع قيمة النقود عند بيجو للظروف العامة المتعلقة بالطلب والعرض، فهو يقابل طلب النقود بعرض هذه النقود ويحدد قيمتها، ويعتبر بيجو أن الفرد يحاول أن يوفق بين اعتبارات الأمان والسيولة التي تدعوه للاحتفاظ بالنقود لديه كاحتياطي، فالمسألة عند بيجو في مقدار الدخل والجزء الذي يدخره الأفراد من هذا الدخل، وقد استخلص بيجو من هذه الفكرة ما يطلق عليه بأثر الأرصدة الحقيقية أو أثر Pijou، وهي الفكرة التي تطورت فيما بعد من طرف (Patinkin) وتمثل هذه الفكرة في أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد، لذلك يرغب الأفراد في زيادة قيمة الأرصدة الحقيقية لديهم لكي يعيدوا التوازن السابق قبل زيادة الأسعار، أما في حالة انخفاض الأسعار فسيحدث العكس، إذ أن الطلب سيتوقف على القيمة الحقيقية للأرصدة بحوزة الأفراد ومن ثم يرتبط ذلك بالمستوى العام للأسعار.

إن التعرف على الأرصدة الحقيقية يتطلب التفريق بين أسباب زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق عند الدائنين وانخفاضه عند المدينين، وبذلك يظهر الأثر الحقيقي للأسعار إذا كان الأثر على الدائنين أكبر من الأثر على المدينين.

وبالتالي إذا كان مصدر زيادة النقود هو الإصدار النقدي للبنك المركزي (نقود خارجية)، فإن أثر الأرصدة الحقيقية سيكون موجودا وواضحا، إذا كان مصدرها هو مديونية القطاعات الخاصة، فيما بينها (نقود داخلية)، فإن أثر الأرصدة الحقيقية سيكون محدودا وغير واضح.

فحسب بيجو فإن الأفراد مرغمون على الاحتفاظ بجزء من مواردهم في شكل نقدي سائل، نظرا لطبيعة الاقتصاد الحديث:

$$Ms = H.S \dots\dots\dots (1 - 12)$$

حيث "S" الموارد الحقيقية للمجتمع منها الموارد الانتاجية الطبيعية والبشرية، كما تتأثر بالعادات الاجتماعية والدينية ومدى استقرار النظام السياسي.

"H" نسبة المواد الحقيقية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها سائلة، وهي تتأثر بالعادات الانتقالية في تنظيم وسائل الدفع وكذا بتوقعات الاسعار المستقبلية، و"Ms" الطلب على النقود من اجل المعاملات.

وعلما أن قيمة النقود تتحدد عن طريق العرض والطلب كأى سلعة أخرى، فإنه يمكن صياغتها على الشكل التالي:

$$R = \frac{H.S}{F} \dots\dots\dots (1 - 13)$$

حيث "H.S" الطلب على النقود من اجل المعاملات والذي يتغير طرديا مع قيمة النقود.

و"R" عرض النقود المخصصة للمعاملات، والذي يتغير عكسيا مع قيمة النقود.

وقد أشار بيجو أن تحديد "S" وتغيرها لا يتحكم فيها إرادة الافراد أو ميولاتهم على الاقل في المدى القصير، في

حين أن نسبة احتفاظ الافراد بالنقود السائلة يخضع مباشرة لارادتهم وبالتالي فهي المؤثر الفعال في قيمة النقود.

ب-2 العلاقة بين صيغة بيجو وصيغة فيشر

تتغير العلاقة عندما يرغب الافراد في الاحتفاظ بمواردهم الحقيقية في صورة نقد سائل "H" باستعمال

سرعة تداول النقود "V"

معادلة التبادل $M.V = P.Y$

نضع $Y = S$ و $P = 1/R$

فنجد $M.V = S/R$

ومنه يصبح لدينا العلاقة:

$$V = \frac{S}{R.M} \text{.....(1-14)}$$

ووفق صيغة بيجو:

$$R = \frac{H.S}{F} \Rightarrow H = \frac{F.R}{S}$$

نضع "F=M" أي عرض النقود = كتلة النقود، فيكون:

$$H = \frac{1}{V} \text{.....(1-15)}$$

وبمقارنة المعادلتين الأخيرتين (1-14) و (1-15) نجد أن:

$$H = \frac{1}{V} \text{.....(1-16)}$$

أي أن نسبة الموارد الحقيقية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في صورة سائلة هي مقلوب سرعة تداول

النقود الموجودة في الاقتصاد.

وقد أشار بيجو بأن صياغة المعادلة ليست سوى أخرى لمعادلة فيشر، وأن الصياغتين متعادلتين تماما،

لكن بيجو أحرز تقدما بإرجاعه الظاهرة النقدية الى السلوك الاقتصادي بإدخال اعتبارات الحساب المنفعي والموازنة الحدية.

من خلال ما سبق يتبين أن نظرية كمبردج تتميز عن نظرية كمية النقود بما يلي:

✓ تهتم بتوزيع الدخل على الاستهلاك والادخار $Y = C + S$ وتستند إلى أرقام نفقة المعيشة؛

✓ تركز الاهتمام حول تقديرات الأفراد وأعمال المشروعات عندما تبحث عن الاحتياطي النقدي دون

اللجوء إلى الحديث عن سرعة التداول.

المطلب الثاني: التفسيرات غير النقدية للتضخم.

إذا رجعنا إلى التاريخ الاقتصادي نجد أن أصل كلمة **Inflation** لاتيني والمقصود بها **Influre** والتي تعني المبالغة.

إلا أن الواقع الاقتصادي أثبت أن تعريف التضخم يحكمه ضوابط وأسس تتعدد عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد واختلاف هذه الضوابط والأسس وتعدد وجهات نظر الاقتصاديين حيال هذه الضوابط والأسس في تعريف وإظهار المقصود بالتضخم.

أولاً: تعريف التضخم

من المتفق عليه بين خبراء المالية بصفة خاصة و خبراء الاقتصاد بصفة عامة أنه ليس لكلمة التضخم معنواحد أو مفهوم محدد، فبالرغم من استعماله الواسع، سوف نتعرض لأهم تعاريف التضخم.

التعريف الأول: "كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود كلما ارتفعت الأسعار معبرة عن حصول ظاهرة التضخم وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إلا أنه يسهل ملاحظة سطحية وعمومية هذا التعريف فهو يعوزه الدقة والوضوح وصدق الشواهد الخاصة به.

التعريف الثاني: يعرف بعض الاقتصاديين استنادا إلى نظرية الدخل والإنفاق التضخم كما يلي: "هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل"، حيث أن زيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.

إلا أن ما يعاب على هذا التعريف أن الدخول النقدية قد تزداد دون إرجاع هذه الزيادة إلى عوامل نقدية كارتفاع الأجور العمالية أو إرجاع هذه الزيادة إلى الزيادة في معدل إنفاق النقود بالإضافة إلى أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية

التعريف الثالث: بالنظر إلى خصائص التضخم يمكن تعريف هذا الأخير على أنه "الارتفاع غير المنتظم للأسعار" أو "انه ارتفاع الأسعار" أو "أنه حركة الارتفاع العام للأسعار" إلا أنه يرد على هذه التعاريف ما يرد على غيرها، فهي لا تحدد متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا، وأيضا لا يحدد معدل هذا الارتفاع كما أنه لا يوجد نسبة للثبات معترف بها ومتفق عليها لدى جميع الاقتصاديين، وأهم ما يرد على هذا التعاريف النسبية على نظرية ارتفاع الأسعار أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها وتبيان المقصود منها.

التعريف الرابع: التضخم "هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"

هذا التعريف يعبر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة والمؤشر لها الفرق بين السلع والخدمات.

ثانياً: أسباب التضخم

إن معرفة أسباب أي مشكلة أمر في غاية الأهمية، لأن ذلك يساعد في تسهيل علاجها والتخلص منها، وباعتبار التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها كافة اقتصاديات العالم، وأنه يعبر عن تلك الحالة التي يكون فيها

الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فإن له عدة أسباب يمكن تصنيفها في جانبين: الأول الطلب الكلي والثاني العرض الكلي، وفيما يلي تفصيل لكل منهما:

أ- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع

يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)، إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض الكلي، بمعنى أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يقابلها زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض، بحيث ترتفع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات سواء كان هذا الأخير إنفاقاً استهلاكياً أو استثمارياً أو حكومياً مع عدم إمكانية استجابة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للزيادة في الطلب، وبالتالي تنعكس على ارتفاع الأسعار.

وللتوضيح أكثر، فإن هذا الارتفاع في الطلب الكلي له أسبابه ودوافعه والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ❖ **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:** يحدث التضخم عندما يزيد الإنفاق الكلي ولا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة مع افتراض وجود التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية إلى وجود اختلال بين الطلب والعرض، ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي المتمثل خاصة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.
- ❖ **العجز في الميزانية:** هذه الطريقة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، ويقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدول إحداثه لتمويل الخطط التنموية التي تقوم بها، فهي وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي مستندة في ذلك على المنهج المالي الكينزي، وعلى الرغم من علمها بآثارها السلبية فإذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغولة فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذاً سليماً وتكون في هذه الحالة سبباً في ارتفاع الأسعار ومنه التضخم، والذي حدث كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل في ازدياد الإنفاق العام والمعرض السلعي.
- ❖ **تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب مورد تمويلي والمتمثل في الإصدار النقدي لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى التمويل تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.

- ❖ **الارتفاع في معدلات الأجور:** يمثل السبب المباشر والفعال في ظهور التضخم، بحيث يعني الزيادة في دخول العمال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وأمام ثبات العرض الكلي فإنه يظهر الضغوط التضخمية.

ب-العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض

كما أشرنا فالتضخم هو الارتفاع العام للأسعار الناجم عن الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد بيّنا جانب الطلب الكلي ويبقى جانب العرض الكلي، ومن الجدير بالذكر أن هناك حد أعلى يصله العرض الكلي، وذلك عند مستوى التشغيل الكامل، وفي هذه الحالة لا يستطيع العرض تلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي هذه الزيادة

تترجم إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهناك أسباب عديدة تقف أمام العرض الكلي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي، نذكر منها ما يلي:

❖ **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** يمكن للجهاز الإنتاجي أن يكون معطلا أو قليل المرونة بحيث لا يؤدي إلى تحقيق زيادة في السلع والخدمات لكونه يعمل بكافة طاقاته القصوى أو لبلوغ الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج، وبذلك يسمح بارتفاع أسعار عوامل الإنتاج التي تنعكس على ارتفاع أسعار المنتجات، وتعود إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مقابلة الطلب الكلي الفعال لبلوغ مرحلة الاستخدام التام في الاقتصاد، والتي تكبح الاستجابة لمستوى الطلب الكلي المتزايد أو بسبب نقص الفن الإنتاجي أو وجود عناصر إنتاج غير مؤهلة.

❖ **تناقص في العناصر الإنتاجية:** وهذا يشمل المواد الأولية والخام، بالإضافة إلى العمال والموظفين المختصين، أو نقص رأس المال العيني بسبب طبيعي كالزلازل أو غيرها كالحروب، وقد يكون أحيانا السبب في الأساليب الإنتاجية لعدم مرونتها وقدرتها على زيادة الإنتاج أو قدمها أو عدم تطورها كذلك.

ج- التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف

إن ارتفاع نفقات الإنتاج خاصة الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الأولية والأعباء المالية والضريبة والاجور ينتج عنه تضخم في الأسعار ويعرف هذا النوع من التضخم بتضخم التكاليف.

❖ **الفجوة التضخمية لكينز:** كان كينز أول من أدخل مفهوم الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، وذلك من خلال بحثه الذي أصدره عام 1940 بعنوان "كيف تدفع نفقات الحرب"، وقد أسهم هذا المفهوم في تطوير نظرية التضخم، حيث أصبح الاهتمام منصبا على البحث عن مقياس كمي للضغط التضخمي يساعد بذلك السلطات في وضع سياساتها (النقدية والمالية)، بهدف تحقيق استقرار الأسعار.

تمثل الفجوة التضخمية عند كينز الفرق بين الطلب الكلي على السلع والعرض الكلي لهذه السلع عند مستوى العمالة الكاملة والذي يسمى فائض الطلب الكلي، أو بمعنى آخر هو انخفاض كمية السلع الموجودة في السوق عن القدرة الشرائية للمستهلكين "فائض في القدرة الشرائية"، وبالتالي تنشأ فجوة تضخمية في السوق وذلك من خلال الإفراط في الطلب على السلع أو الإفراط في عرض النقود.

الفجوة التضخمية = الإفراط في الطلب على السلع + الإفراط في عرض النقود.

D: الطلب الكلي.

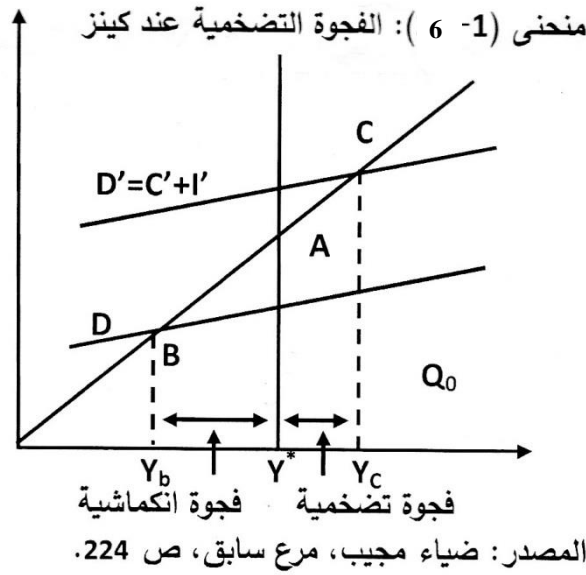
Y: دخل العمالة الكاملة.

C: فائض في الطلب.

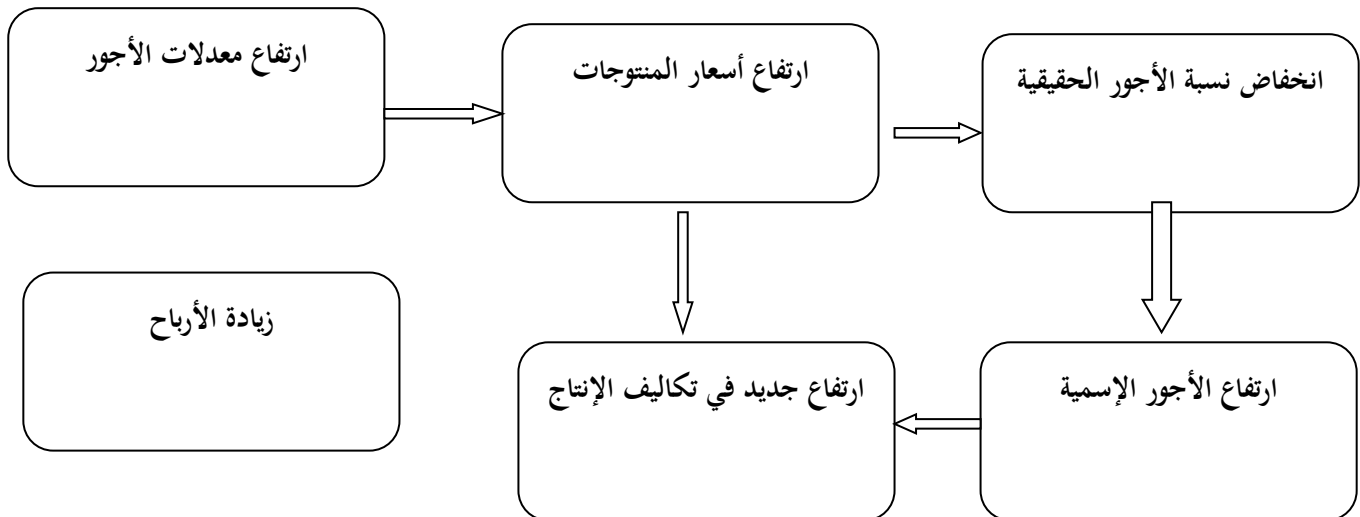
B: بطالة.

A: توازن.

في النقطة A يكون الاقتصاد في حالة توازن (الطلب = العرض)، عند دخل التوازن (دخل العمالة الكاملة)، إذا زاد الطلب وأصبح D' فينتقل من النقطة a إلى النقطة c نتيجة لزيادة الأسعار، حيث أن زيادة الطلب لن يؤدي إلى زيادة العرض لأن الدخل يكون في الحالة الأقصى له (كل الطاقات المستخدمة)، وبالتالي ترتفع الأسعار لمواجهة الارتفاع في الطلب وتنشأ بذلك فجوة تضخمية.



❖ **تضخم الأجور:** ترجع الزيادة في تكاليف الإنتاج غالبا إلى ارتفاع أجور العمال بهدف زيادة دخلهم، ولقد أكد بعض الاقتصاديين على وجود علاقة بين تطور معدلات الأجور ومستوى النشاط الاقتصادي، حيث تقوم النقابات العمالية بالضغط على أصحاب العمل لرفع معدلات الأجور عندما يرتفع مستوى النشاط، وتقوم الدولة والمشروعات بالاستجابة لمطالبهم رغم أن هذه الزيادة في الأجور تكون أقل من الزيادة في إنتاجية العمل ولذلك تنعكس هذه الزيادة في التكاليف (أجور) على ارتفاع أسعار المنتجات، كما أن الأسعار تزيد بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا يدفع النقابات إلى المطالبة من جديد برفع الأجور الإسمية وذلك لأن العمال غير معرضين للخداع النقدي، وبالتالي ارتفاع الأسعار أكثر وهذا ما يشكل التضخم اللولبي.



عدم وجود منافسة تامة في السوق هي أيضا عامل يساعد على ظهور هذا النوع من التضخم، وذلك بوجود مؤسسات كبيرة تسيطر على السوق وتقوم هي بتحديد الأسعار بشكل يسمح لها بتحقيق أقصى ربح ممكن حتى ولو كان ذلك على حساب المستهلكين، ويسمى هذا السوق.

❖ **طريقة توزيع الدخل:** يعتبر توزيع الدخل بين عوائد الملكية، وعوائد العمل من أهم العوامل المؤدية إلى وجود ضغوط تضخمية، فأصحاب رؤوس الأموال يرون أن زيادة الأرباح تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وإعادة استثمارها، وهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي أما العمال فيطالبون بدخول مرتفعة مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية، فتوزيع الدخل لصالح الفئات العمالية سوف يزيد من حجم الاستهلاك وما لم تواجه هذه الزيادة في الاستهلاك زيادة مماثلة أو مرتفعة في الإنتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، كذلك يمارس النظام الضريبي دورا أساسيا في عملية إعادة توزيع الدخل، إذ أن النظام التصاعدي يعني تخفيض الضرائب على الدخل البسيطة ورفعها على الدخل المرتفعة، وهذا من شأنه أن يزود السوق بقوة شرائية تبحث عن الاستهلاك قبل الادخار.

❖ **تضخم الأرباح:** من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور تضخم الأرباح هي تحديد أسعار السلع خارج قوانين العرض والطلب في السوق، حيث يمكن لهامش الربح أن يزيد بعيدا عن كل زيادة في الطلب أو الأجور. ولكن قد يتفق الجميع على أن زيادة الأرباح لها تأثير أقل بكثير من زيادة الأجور على الأسعار لأن الأرباح تمثل جزء صغير من أسعار السلع وبالتالي تصبح دائرة (سعر-ربح) أقل أهمية وسرعة من دائرة (سعر-أجور) كما أنه يمكن لزيادة الأرباح أن تؤدي إلى رفع الأجور.

ينتج أيضا تضخم الأرباح بسبب قوة اتحادات أصحاب المشاريع التي تنجح في زيادة أسعار سلع الاستهلاك بهدف زيادة أرباحهم أو نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك، لذلك يعتبر تضخم التكاليف خليط ببين تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

د- العوامل الهيكلية لنشوء التضخم
وتتمثل مظاهره فيما يلي:

❖ **العوامل المؤسسية:** يؤكد رواد المدرسة المؤسسية وعلى رأسهم جون كنت جالبريث Galbraith على دور المؤسسة في الاقتصاد، إذ أن الحياة الاقتصادية إنما تنظم من قبل المؤسسات الاقتصادية وليس من قبل القانون الاقتصادي الذي افترض ثبات مؤسسات الدولة الرأسمالية واستقرارها، أي أن هذه المدرسة لا تفترض ثبات هذه المؤسسات، إذ أن المجتمع ومؤسساته في تغير مستمر، وعليه فإن مفكري هذه المدرسة يعطون للمؤسسات بأنواعها، سواء مؤسسات الدولة أم الشركات الكبرى أم النقابات العمالية أم التنظيمات الأخرى، دورا خاصا ومحوريا في تحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة.

وفيما يتعلق بتحليل أنصار هذه المدرسة لمشكلة التضخم، فإنهم يرون أن التضخم يعد المشكلة رقم اثنين التي لم تجد حلا بالنسبة لمجتمع الوفرة، بعد المشكلة الأولى المتمثلة بخلق الطلب الاستهلاكي الكافي وتحويله وفي صدد تحديد أنصار هذه المدرسة لرؤيتهم حول مشكلة التضخم، فإنهم يعطون أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين على أنهما مسؤولتان مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم، هما قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية.

ففيما يتعلق بالقوة الأولى فإنها ترى بضرورة التفرقة بين قطاعين متميزين في الاقتصاد، القطاع الأول هو ذلك القطاع الذي يوجد فيه عدد كبير من المنتجين - مثل القطاع الزراعي-، وتتوفر داخله شروط المنافسة الكاملة، ولا يستطيع منتج واحد أن يؤثر على الأسعار، بمعنى أن الأسعار في هذا القطاع غالبا ما تتحدد في

ضوء آليات السوق، أما القطاع الثاني فهو قطاع احتكار القلة الذي يسود في مجال الصناعات التحويلية، إذ نجد أن عددا قليلا من الشركات الإنتاجية الضخمة هي التي تستطيع التحكم في تحديد الأسعار، وذلك لما لها من تأثير على جانب العرض، الأمر الذي يعني أن قوانين العرض والطلب المألوفة لا تنظم أسعار منتجات هذه الشركات، إذ أن هذه الشركات لها إستراتيجية سعرية خاصة بها، وفي صدد الإستراتيجية السعرية التي تتبعها هذه الشركات يفرق أنصار هذه المدرسة بين الإستراتيجية الدفاعية، والإستراتيجية الهجومية، فلكي تتأثر هذه الشركات بالسوق وتقوم بطرد المنافسين والمنتجين الصغار، فإنها تستخدم الإستراتيجية الدفاعية، إذ تقوم بوسائل عدة مثل: حرب الأسعار، وذلك بتخفيض أسعار منتجاتها إلى مستويات تجعل الآخرين يحققون خسائر مطلقة، وكذلك السيطرة على مصادر المواد الخام، فضلا عن خلق طلب غير مرن على منتجاتها، وذلك من خلال وسائل الدعاية والإعلان والتأثير على نفسية المستهلك، أما الإستراتيجية الهجومية في تكوين الأسعار، فتتبعها الشركات حالما تتحقق أهداف الإستراتيجية الدفاعية، إذ تسعى هذه الشركات بكل ما تملك من وسائل وطرق لتحديد الأسعار التي تحقق لها أقصى ربح ممكن، ومن خلال هذه الإستراتيجية تقوم هذه الشركات بدعم موقعها الاحتكاري، وعندئذ تكون في وضع يمكنها من مواجهة أية زيادة تطرأ على تكاليف الإنتاج، إذ أن الأسعار التي تحقق أقصى ربح للشركات الاحتكارية سوف تثير في الوقت نفسه الدوافع لمطالبة العمال بزيادة الأجور.

أما القوة الثانية والتي لها أهمية خاصة في تسير مشكلة التضخم في الدول الرأسمالية فهي قوة نقابات العمال حيث تنجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، أي السباق بين رفع أسعار المنتجات النهائية من ناحية، وزيادة الأجور من ناحية أخرى بشكل متتال، فعندما ترتفع أسعار السلع وتنخفض القيمة الحقيقية للأسعار، فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض، لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبئ هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، أي أن التضخم هنا يعكس قوة المؤسسة، فالحركة الصاعدة للأسعار تعكس القدرة على تعويض الأجور والزيادة في التكاليف الأخرى غير الخاضعة للإشراف كليا، هذا ويكون لولب الأجور والأسعار قوي المفعول شديد التأثير حينما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

ومع ذلك فإن أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن المؤسسات الاحتكارية هي الرابحة في السباق التراكمي بين الأجور والأسعار، إذ أن النقابات الأكثر قوة والأشد تمرسا بأساليب النضال لا تستطيع بواسطة رفع الأجور أن تعوض الخسارة في الدخول الحقيقية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، أما الشركات الكبيرة فمن الأسهل عليها كثيرا أن تحمل المستهلكين النفقات الناجمة عن زيادة الأجور بواسطة زيادة أسعار منتجاتها، وهي بذلك لا تقتصر على التعويض عن هذه الزيادة فحسب، وإنما تجني بفضل التضخم أرباحا إضافية.

ومما تقدم يتضح أن التضخم على وفق اعتقاد أنصار هذه المدرسة ليس ناجما عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب والمعروض السلعي، كما ذهب في ذلك معظم المدارس الاقتصادية وإنما يعزى إلى قوة المؤسسات الاحتكارية في السيطرة على الأسواق وعملية تكوين الأسعار بعيدا عن قواعد السوق أولا، وإلى ردود الفعل التي تمارسها نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها

❖ التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: يعتبر توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة. فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، ومنه يزداد الطلب الاستثماري، وبالتالي الطلب الكلي، وأمام ثبات حجم العرض إذن ترتفع الأسعار منبئة بذلك عن ظاهرة التضخم، والتي كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها البنوك للمنتجين.

❖ التضخم المستورد: ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار، فكلما كانت هذه العوامل مؤثرة في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيرا، والبلاد المتخلفة تعاني كثيرا من هذا النوع من التضخم بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتعاضم درجة انفتاحها على العالم الخارجي، كما يرجع كذلك إلى القنوات التالية:

- درجة الانكشاف على العالم الخارجي، وهي تعبر عن التعامل مع العالم الخارجي فكلما كانت كبيرة زادت حساسية الاقتصاد لاستيراد التضخم؛
- الميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد فكلما ارتفع هذين الميلين وزادت الأسعار العالمية للواردات كلما زاد استيراد التضخم، وذلك بسبب:
 - زيادة الاعتماد الغذائي على الخارج؛
 - الاعتماد في عملية الإنتاج على مواد مستوردة؛
 - ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في برامج الاستثمار المحلية.
- طبيعة التوجه الجغرافي للواردات، فكلما كانت الواردات من البلدان المصابة بالتضخم كلما زادت درجة استيراد التضخم عما لو كانت هذه الواردات من مناطق مختلفة (متطورة ومتخلفة)؛
- التغير في سعر الصرف، حيث كلما تعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات (أو ضعف الدولة على الاستيراد) كلما زاد تعرض الاقتصاد لاستيراد التضخم، حيث ترتفع الأسعار المحلية المستوردة على الأقل بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة؛
- العلاقة القائمة بين حصيلة الصادرات وعرض النقود المتداولة خاصة في أوقات زيادة أسعار الصادرات، حيث عندما ترتفع هذه الأسعار وتزيد المداخل النقدية وأرصدة الصرف الأجنبي ينجم عن ذلك حركة توسعية في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ولمواجهة ذلك سوف يتزايد عرض النقود وترتفع الأسعار في ضوء عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني.

المطلب الثالث: التيار النقدي

شهدت عشرية السبعينيات ميلاد تيار اقتصادي جديد يعتقد بقوة النقد في علاج الأزمات الاقتصادية وهو التيار المعروف باسم التيار النقدي أو النقدية، بل وإن أنصار النقدية أصبحوا اليوم أكثر دفاعا عن ضرورة اتباع سياسة نقدية حكيمة أكثر مما دافع عن ذلك المؤسس الأول ميلتون فريدمان، كما أننا نجد مناصرة لهذا التيار حتى من التكنوقراطيين من حكومات ورؤساء منظمات مالية وطنية ودولية (أبرزها صندوق النقد الدولي)، فالجميع - من

هؤلاء - أصبح يعتبر مواجهة التضخم هو أولوية الأولويات، وأن اعتماد كل سياسة مالية تعتمد على عجز الموازنة ما هو إلا زيادة في تفاقم للمشكلة (التضخم) في النهاية، فرفع مستوى التحصيل الجبائي، أو الزيادة في الدين العام، أو حتى التدخل الحكومي بالإنفاق العمومي، وهو ما كان كينز والكيثزيون يحثون به واضعي السياسات الاقتصادية ويعتبرونها بمثابة طرق فعالة للتقليص من حجم المشكلة (وهي البطالة لديهم)، كلها تؤدي -حسب النقديين- إلى رفع مستوى الأسعار وكبح النمو الاقتصادي، وليس إلى دعم الطلب الفعال من خلال توزيع مداخيل جديدة كما يرى الكيثزيون.

وفي الحقيقة ليس هناك تعريف موحد للمقصود بالنقدية أو النقدية، غير أن المقصود العام به حسب مايكل ايدجمان هو وجهة النظر القائلة بأن عرض النقد هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، وقد بنيت مفاهيم النقديين على الطلب على النقد وآلية انتقال الآثار النقدية.

ورغم ما قد يبدو من أن النقدية هي في الأصل رجوع إلى النظرية الكمية في النقد، إلا أننا نعتقد بأن ذلك يبقى صحيحا من الناحية الشكلية فحسب، حيث أن الاختلاف جوهريا يتمثل في النظرة إلى دور النقد، ففي حين تقوم النظرية الكمية على مبدأ "حياد النقد"، يقوم التيار النقدي الحديث على مبدأ معاكس وهو "تأثيرية النقد" في الحياة الاقتصادية.

أولاً: المبادئ الأساسية للمدرسة النقدية

تقوم أفكار النقديين على المبادئ التالية:

- الطلب على النقود دالة مستقرة لعدد محدود من المتغيرات؛
- الكمية الاسمية للنقود الموجودة في وقت ما لاقتصاد معين محدد من طرف السلطات النقدية؛
- يصحح الأعوان الاقتصاديون كل تباين يحدث بين العرض والطلب على النقود بإعادة تخصيص محافظهم لأصول مالية وغير مالية؛
- أحسن سياسة اقتصادية يمكن للحكومة إتباعها هي الحفاظ على معدل نمو وتوسيع استعمال منتظم للنقود يتماشى مع النمو غير التضخمي؛
- عند توسع نقدي سريع فإن معدل الفائدة سيبدأ بالانخفاض وترتفع بعد ذلك وتبقى فوق مستواها السابق لكون معدلات الفائدة تضم تنبؤات ارتفاع الأسعار الناتجة عن هذه السياسة النقدية؛
- يوجد معدل طبيعي للبطالة الذي لا يتبع الا الشروط الهيكلية للاقتصاد، وبالتالي لا يمكن الابتعاد عنه طويلا عن طريق سياسات ظرفية؛
- النفقات الحكومية الإضافية الممولة بالقروض أو الضرائب تنمو بسرعة بعزل القيمة نفسها عن النفقات الخاصة، أما الدخل الحقيقي فيبقى دون تغيير.

ثانياً: دالة الطلب على النقود لفريدمان.

في مقالته الشهيرة التي قدمها عام 1956 تحت عنوان " The Quantity Theory : ARestatement "، قام فريدمان بتطوير نظرية الطلب على النقود حيث يختلف المدخل الذي اتبعه فريدمان عن ذلك الذي استخدمه كينز،

فبدلاً من تحليل الدوافع التي تدفع الناس للاحتفاظ بالنقود كما فعل كينز ومن قبله أصحاب مدخل كمبردج، رأى فريدمان أن النقود شأنها شأن أي أصل آخر، فالطلب عليها يتأثر بالعوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى، هذا يعني أن فريدمان قام بتطبيق نظرية خيارات المحفظة على النقود، مستنداً في ذلك إلى النظرية العامة للطلب على الأصول.

وفقاً لنظرية خيارات المحفظة، يعتمد الطلب على النقود على بعض العوامل مثل الموارد المتاحة للأفراد (الثروة) والعوائد المتوقعة على الأصول الأخرى بالنسبة للعائد المتوقع على النقود، رغماً عن ذلك فإن تحليل فريدمان يقترب من تحليل كينز في بعض الأحيان (على سبيل المثال تناول فريدمان الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية كما فعل كينز)، ونقطة البدء لدى فريدمان هي معادلة الأرصدة النقدية التي قدمها فريق كمبردج.

أ- المتغيرات الأساسية المحددة للطلب على النقود

❖ **الثروة الكلية:** الثروة الكلية هي مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة، ويعرفها فريدمان بشكل عام وموسع

بأنها مجموع مصادر الدخل أو الخدمات الاستهلاكية التي تحوزها العائلات أو الأفراد، وتتكون من:

✓ **الثروة غير البشرية:** وتتكون من الأصول التي يمكن الاحتفاظ بالثروة فيها وهي:

- الأصول العينية كالسلع الرأسمالية الدائمة (المباني، الأراضي... إلخ)؛

- الأصول المالية (الأسهم والسندات)؛

- الأصول النقدية (نقود قانونية، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل).

✓ **الثروة البشرية:** وتتمثل في القدرة الشرائية للأفراد أو مقدرة الأفراد الحصول على الدخل في شكل

أجروهم ما يسمى برأس المال البشري.

وكون أن تقدير مستوى الثروة نادراً ما يكون متاحاً لذلك يستعمل متغير الدخل الدائم كمؤشر للثروة، والدخل الدائم عند فريدمان هو متوسط الدخل الجارية التي تعطى عناصر الثروة الكلية عبر الزمن والثروة بوضعها رصيد ترتبط بالدخل الدائم الذي هو متغير تدفق عن طريق سعر الفائدة $W = Y_b / i$ حيث:

W : الثروة الكلية

Y_b : الدخل الدائم

i : معدل الفائدة

وبالرغم من عدم إمكانية الإحلال بين عناصر الثروة البشرية وغير البشرية بسبب عدم وجود سوق لرأس المال البشري، إلا أن فريدمان يرى إمكانية الإحلال بينهما، كأن نتصور قيام فرد باستخدام مقدرته على اكتساب دخل والذي يستخدمه.

في شراء ثروة غير بشرية (سكن، سيارة) فهنا تم تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية.

لذا أخذ فريدمان بمتغير الثروة الكلية والذي هو نسبة الدخل من رأس المال غير البشري إلى الدخل من رأس

المال البشري.

❖ **تكلفة الفرصة البديلة:** وتعني إمكانية كسب عائد والتي يتيحها احتفاظ الفرد بمختلف الأصول المالية والعينية بدل الاحتفاظ بالنقد، وتتكون تكلفة الفرصة البديلة من المردود الذي ينجر عن الاحتفاظ بمختلف الأصول (السندات، الأسهم، الأصول العينية) والمردود هو الآخر يتكون من العناصر التالية:

* **العنصر الأول:** ويتمثل في الدخل الذي يدره الأصل في شكل معدل فائدة، أو في شكل خدمات بالنسبة للأصول العينية والنقد نفسه.

* **العنصر الثاني:** يتمثل في الربح أو الخسارة في رأس المال الذي يترتب عن تغيرات أسعار السوق لهذه الأصول (السندات، الأسهم) وتغيرات المستوى العام للأسعار، ويحسب مردود كل أصل كما يلي:

$$\text{مردود السند} = \text{معدل الفائدة } (r_E) - \text{معدل تغير سعر السند}$$

$$\text{مردود السهم} = \text{معدل الفائدة } (r_B) - \text{معدل تغير سعر الأصل} + \text{معدل التغير في المستوى العام للأسعار}$$

$$\text{مردود الأصل العيني} = \text{معدل التغير في المستوى العام للأسعار}$$

حيث أن التغير في أسعار السندات والسهم ينجر عن تغيرات معدل الفائدة السوقي عن كل أصل، لذلك يمكن قياسها بمعدل تغير سعر الفائدة السوقي:

$$(dr_B/dt) \times (1/r_B) \text{ بالنسبة للسندات}$$

$$(dr_E/dt) \times (1/r_E) \text{ بالنسبة للأسهم}$$

$$(dr/dt) : \text{التغير في معدل الفائدة السوقي } (dr) \text{ بالنسبة للزمن } (t)$$

أما بالنسبة لتغيرات المستوى العام للأسعار والذي يمس الأسهم والأصول العينية فـ:

بالنسبة للأسهم: فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ارتفاع القيمة السوقية للسهم وذلك يعني ارتفاع المردود الاسمي للسهم.

ونفس الشيء بالنسبة للأصول العينية فارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع في القيمة الاسمية للأصل وارتفاع مردوده.

ويمكن حساب معدل التغير في الأسعار كما يلي:

$$(dP/dt) \times (1/P) = \text{معدل التغير في المستوى العام للأسعار}$$

❖ **العائد على النقود:** إضافة إلى السهولة والأمن والملاءمة التي توفرها النقود، يتكون العائد على النقود من:

- الفائدة التي يدفعها البنك على الودائع لأجل؛

- تكاليف خدمات البنك المدفوعة على الودائع الجارية مثل تكاليف خدمات تحصيل الشيكات والدفع الفوري للإيصالات المستحقة ... إلخ.

❖ **أذواق واختيارات وتفضيلات العائلات:** يمكن تلخيصها في متغير واحد وهو الذوق هنا قد لا تقوم الوحدة

الاقتصادية (العائلة) بتوزيع الثروة بين أشكالها المختلفة على أساس العوائد المتأتية منها فحسب وإنما

هناك اعتبارات أخرى لا تعتمد على معايير الفائدة أو العائد، ففي حالات الحروب مثلاً والأزمات قد يفضل

الأفراد الاحتفاظ بثروتهم على شكل سائل.

ب- النموذج العام لدالة الطلب على النقود لفريدمان

بعد تحديد المتغيرات الأساسية المؤثرة في الطلب على النقود والتي هي:

- الثروة الكلية $W = Y_b / i$

- نسبة الدخل من رأس المال البشري إلى الدخل من رأس المال غير البشري (W)

- مردود السند سند قيمته واحد دينار $rB - \frac{1}{rB} \times \frac{\partial rB}{\partial t}$

- مردود السهم سهم قيمته واحد دينار $rE - \frac{1}{rE} \times \frac{\partial rE}{\partial t} + \frac{1}{p} \times \frac{\partial p}{\partial t}$

- مردود أصل عيني قيمته واحد دينار $\frac{1}{p} \times \frac{\partial p}{\partial t}$

- المستوى العام للأسعار

- الأذواق (μ)

- معدل العائد على النقود r_m

فإذا اقتصرنا على النقود القانونية فقط فإن معدل الفائدة يساوي الصفر ومن ثم يمكن الإشارة إلى عائد النقود بمعدل التغير في القوة الشرائية (معدل التغير في الأسعار)، وبأخذ المتغيرات السابقة يكون لدينا النموذج العام للطلب على النقود بالقيمة الاسمية التالي:

$$Md = f\left(\frac{Y_b}{r}, rB - \frac{1}{rB} \times \frac{\partial rB}{\partial t}, rE - \frac{1}{rE} \times \frac{\partial rE}{\partial t} + \frac{1}{P} \times \frac{\partial P}{\partial t}, \frac{1}{P}, \frac{\partial P}{P}, P, \mu\right)$$

ويمكن اختصار هذا النموذج وذلك بالافتراضات التالية:

- أن (r_B) و (r_E) ثابتان؛

- أن معدل الفائدة السوقي (r) ما هو إلا متوسط معدلات الفوائد الأخرى (r_B) (r_E) ويتغير في نفس الإتجاه الذي تتغير فيه وبالتالي يمكن الاستغناء عليه

وهكذا يصبح النموذج كما يلي:

$$Md = f\left(Y_b, rB, rE, \frac{1}{P} \times \frac{\partial P}{\partial t}, p, \mu\right)$$

ولصياغة دالة الطلب الأرصدة النقدية الحقيقية يفترض فريدمان أنها متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة

لمستوى الأسعار العام ومستوى الدخل:

$$Md \frac{1}{P} = f\left(Y_b, rB, rE, \frac{1}{P} \times \frac{\partial P}{\partial t}, p, \mu, \omega\right)$$

وهي دالة الطلب على النقود بالقيمة الحقيقية

ج- أثر مختلف المتغيرات على الطلب على النقود

بالنسبة لمؤشر الثروة Y_b : هناك علاقة ايجابية بين الطلب على النقود والدخل الدائم باعتبار النقد سلعة عادية.

بالنسبة للمعدل ω : هناك علاقة ايجابية بين الطلب على النقود والمعدل ω ، أي كلما كانت نسبة الثروة البشرية إلى

الثروة غير البشرية مرتفعة ارتفع الطلب على النقود.

معدلات المردود للأصول غير النقدية: $\left(rB, rE, \frac{1}{P} \times \frac{\partial P}{\partial t}\right)$

بموجب مبدأ الإحلال بين النقد وهذه الأصول، تكون العلاقة عكسية بين الطلب على النقود ومردود هذه الأصول.

بالنسبة لـ μ : يعتبر متغير مؤسسي معطى إلا أنه قد ينظر إليه بعين الاعتبار ففي حالات الحرب والأزمات مثلا قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم على شكل نقود أي يزيد الطلب على النقود.

$$Md \frac{1}{P} = f \left(Yb' rB' rE' \frac{1}{P} \times \frac{\partial P}{\partial t} ' p' \mu' \omega \right)$$

والتي تفيدنا بأن هناك تناسبا طرديا بين الطلب على النقود والمستوى العام للأسعار، وبالنظر إلى أن بعض هذه الآثار سالب والبعض الآخر موجب، فإيجاد الأثر الصافي لكل المتغيرات على الطلب على النقود يستلزم من الناحية التحليلية تحديد قيمة وأهمية كل أثر، لذلك عمل فريدمان على تطوير نموذج لدالة الطلب على النقود قابل للتقدير والاختبار الإحصائي.

حيث رتب المتغيرات ووضع متغير الدخل الدائم في مقدمتها وأعطاه الدور الأساسي واستبعد أثر معدلات المردود (معدل الفائدة وتغيرات الأسعار) وبرر ذلك في:

- أن الوحدات الاقتصادية قد أخذت في الحسبان معدل الفائدة عند تقديرها للدخل الدائم وأن هذا الأخير يتغير في نفس الاتجاه الذي تتغير فيه؛

- لم يأخذ فريدمان العائد المتوقع على النقود على أنه ثابت وأنه يتحرك في نفس اتجاه تحرك معدلات مردود الأصول الأخرى لأنه عمل على تقدير نموذج للطلب على المجمع النقدي المتكون من (النقود القانونية، الودائع الجارية، والودائع لأجل)؛

- اعتبر ω و μ ثابتان في الجمل القصير واستبعدهما من النموذج.

وهكذا اقترح فريدمان دالة الطلب على الأرصدة النقدية بالقيمة الحقيقية لكل فرد وهي:

$$\text{حيث: } \frac{Md}{Np} = \sigma \left(\frac{Yb}{Np} \right)^\alpha$$

M_d : الطلب على النقد بالقيمة الاسمية (الرصيد النقدي المتداول).

P : مستوى الأسعار العام.

Y_b : الدخل الدائم الكلي.

N : عدد السكان.

σ : مرونة الطلب على الأرصدة النقدية بالنسبة للدخل الدائم.

α : وسيط.

وقد أجرى التقدير مستعملا معطيات الولايات المتحدة الأمريكية من 1870 إلى 1959 وأعطى النتائج التالية:

$$0.00323 = \sigma$$

$$1.81 = \alpha$$

وإذا ما اعتبرنا $Y = \frac{Yb}{p}$ الدخل الدائم بالقيمة الحقيقية

$$M = \frac{Md}{p}$$

الطلب على النقود بالقيمة الحقيقية

يمكننا أن نكتب المعادلة المقدرة لكل فرد كما يلي:

$$\frac{M}{N} = 0.00323 \left(\frac{Yb}{N} \right)^{1.81}$$

$$M = 0.00323 Yb^{1.81} \times N^{-0.81}$$

دالة الطلب على النقد لكل السكان

ثالثا: آلية النقل

فيما يتعلق بتأثير النقد على الدخل الإجمالي، يرى النقديون أن نموذج IS-LM، والذي يشرح مدى تأثير معدل الفائدة على الدخل (وبطريقة غير مباشرة) ضيق النطاق، بحيث لا يسمح بفهم آلية وسعة التأثير الذي يولده النقد، ولذا يقدمون ما يعرف في النظرية الاقتصادية الكلية بآلية النقل، أي نقل الآثار الناتجة عن التغييرات في عرض النقد على وجه التحديد.

إن مضمون آلية النقل هذه هو أن الزيادة في عرض النقد - بطريقة من الطرق المعروفة - له آثار مضاعفة، فإذا تم فرضاً استخدام سياسة السوق المفتوحة، وقام البنك المركزي بشراء سندات حكومية من السوق، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السندات وبالتالي انخفاض معدل الفائدة من جهة، واضطراب ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الجمهور من جهة أخرى، وحيث أن الأفراد لا يرغبون في الاحتفاظ بكمية نقد أكبر دون أن تدر لهم عائداً، فإنهم يتجهون نحو شراء سندات أخرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر هذه السندات، وبالتالي انخفاض في معدل الفائدة، وهكذا يتجه الأفراد لشراء أصول أخرى كالأسهم والأصول العينية، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب عليها فترتفع أسعارها، كما أن زيادة الطلب على الأصول العينية (مثلا العقارات) تنتج عنه - حسب فريدمان وشوارتز- تأثيرات إضافية، إذ أن ذلك يؤدي إلى تنشيط إنتاج تلك الأصول، وبالتالي زيادة الطلب على الموارد التي تدخل في إنتاجها ويؤدي ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار الخدمات، فمثلا إذا زاد الطلب على السيارات ارتفعت أسعارها وكل المدخلات اللازمة لإنتاجها، وكذا ترتفع معه أيضا أسعار استئجار السيارات، حيث أن الأفراد يتجهون نحو كراء السيارات بدلا من اقتنائها عندما ترتفع أسعارها.

وهكذا نستخلص أن الزيادة في عرض النقد تكون لها آثار متتالية على الطلب الكلي على مختلف الأصول، وحسب النقديين فإن أي زيادة في عرض النقد تتسبب في زيادة الناتج ومستوى الأسعار في الفترة القصيرة، بينما تؤدي في الفترة الطويلة - وبشكل رئيسي- إلى التأثير في مستوى الأسعار.

إن فريدمان يعتقد بأن معدل النمطويل الأجل للناتج يتحدد بالعوامل الحقيقية مثل معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في عرض النقد - في الفترة الطويلة- تتسبب في ارتفاع معدلات التضخم وليس في ارتفاع معدل النمو في الناتج.

ومن خلال ما تقدم في شرح آلية انتقال الآثار النقدية عند زيادة عرض النقد، نستنتج أن كل زيادة في كمية النقد تؤدي في النهاية - من خلال زيادة الطلب الكلي- إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما جعل فريدمان يقرر بأن التضخم إنما هو وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية بحتة، ويعتبر ذلك فرضية رئيسية في تحليله وبالتالي فإن أي علاج لظاهرة التضخم إنما يبدأ من تقليص معدل نمو الكتلة النقدية، وهذه الفرضية التي يقرها فريدمان ليست نتيجة

تحليلات نظرية خاصة، بل هي ملاحظة من الدراسات الميدانية للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي في كثير من البلدان.

رابعاً: التضخم ظاهرة نقدية

ختم فريدمان إحدى محاضراته حول التضخم والتنمية الاقتصادية بأربعة مقترحات وهي:

- أن التضخم هو دوماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية؛
- أن التضخم ليس بظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية؛
- أن التضخم في الظروف العادية لا يمكن أن يدعم التنمية، وحتى لو كان الأمر كذلك فإنه لن يكون سوى علاجاً مؤقتاً؛

- باعتبار أن التضخم ضريبة على رصيد السيولة، فإنه قد يكون أقل سوءاً في بعض الظروف، ولكنه في معظم الأحوال تكون له انعكاسات سيئة جداً.

وإذ نتحدث عن أثر زيادة عرض النقد على الدخل الكلي والطلب الكلي في تحليل النقديين فلا ينبغي أن نغفل عن حقيقة أساسية يرتكز عليها هذا التحليل وتمثل في الإقرار باستقرار الطلب على النقد حسب ما تثبته الأبحاث والدراسات الميدانية، وهذا الاعتبار الأخير هو الذي يفسر الاختلال بين العرض من الكتلة النقدية وبين المطلوب منها في حالة التوسع النقدي.

فالأصل إذاً هو استقرار الطلب على النقد، غير أن زيادة العرض النقدي يكون له أثر بالغ في حالة وضع التشغيل الكامل - على الإنفاق الكلي (الاستثماري والاستهلاكي)، حيث يؤدي إلى توليد دخول جديدة وهو ما ينتج عنه طلب إضافي على النقد، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين عرض النقد والطلب عليه، وكل ذلك إنما يتم في الفترة القصيرة - حسب النقديين - حيث أنه في الفترة الطويلة لا أثر للنقد يذكر سوى إحداث معدلات مرتفعة من التضخم. ويرى فريدمان أن ضبط معدل التغيير في عرض النقد بما يتناسب مع معدل التغيير الاتجاهي في الدخل الوطني مع الأخذ في الاعتبار معدل التغيير الاتجاهي في سرعة دوران النقد أو طلب الاحتفاظ به شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي، ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني عودة إلى الاهتمام بالسياسة النقدية وإعطائها أهمية كبرى في مكافحة التضخم، وهو مكن أهمية السياسة النقدية في فكر مدرسة شيكاغو.

ولما كان التضخم قريناً بالتوسع النقدي في المدى الطويل، وبالتالي أصبحت مواجهة التضخم الهدف الرئيسي لكل سياسة نقدية، فإن على السياسة الاقتصادية لأحكومة أن تكون مزدوجة الهدف: هدف تحقيق النمو في الدخل الوطني وهدف الحفاظ على حد أدنى من استقرار الأسعار، ولذا نجد مختلف السياسات الحكومية مزدوجة الأدوات: أدوات خاصة بالسياسة المالية (خفض برامج الضرائب وتقليص النفقات العمومية...) وأخرى خاصة بالسياسة النقدية (خفض معدلات الفائدة وتقليص كل نشاط توسعي في الكتلة النقدية...).

خامساً: التحكيم الصعب: البطالة-التضخم

نجد في الواقع العملي برامج الحكومات مضطرة للتصدي إلى ظاهرتي البطالة والتضخم في نفس الوقت، فمن جهة ترغب في التقليص من حجم البطالة إلى أدنى مستوياتها الممكنة، وهو ما يحتم عليها التدخل لخلق مناصب شغل جديدة على حساب عجز الموازنة العامة والتوسع النقدي بأبسط أساليب التمويل التضخمي، ومن جهة أخرى

تسعى لمكافحة التضخم وكل مسبباته وأهمها التوسع النقدي، وحسب النقديين فإن كل تضخم هو ظاهرة نقدية، ووراء كل تضخم زيادة مرتفعة في الكتلة النقدية ولهذا فإن الحكومة تكون مضطرة لمواجهة هذا التناقض في الأهداف، مما يجعل متخذي القرارات في مأزق حقيقي وهو كيف يمكن مواجهة ظاهرتي البطالة والتضخم في الفترة الطويلة؟

ولقد انتقد النقديون بشدة منحى فيليبس الذي يعتبر بأن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وخاصة عقب ظاهرة الكساد التضخمي التي عرفتها اقتصاديات الدول الصناعية، حيث يرون أنه لا علاقة تماما - في الأجل الطويل - بين ظاهرتي التضخم والبطالة، فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال، أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على النحو الذي شل كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، وأن المسؤول عن ذلك هو تبني حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية هدف التوظيف الكامل.

ولقد كتب فريدمان وهو الممثل الأول للنقديين: «لا أظن أن هناك اختيارا بين التضخم والبطالة، فالمشكل يطرح في الاختيار بين تفاقم البطالة والتضخم، وهو ما يعني أن الرهان الحقيقي هو معرفة ما إذا كنا نفضل البطالة عاجلا أم بعد أجل».

سادسا: سعر الفائدة في التحليل النقدي المعاصر

إن الإمعان في معادلة الطلب على النقود عند "فريدمان" نجد أنها تشتمل على ثلاثة أنواع من سعر الفائدة

وهي:

- سعر الفائدة على السندات (Rb)؛
- سعر الفائدة (العائد) على الأسهم (Re)؛
- سعر الفائدة العام (R).

فسعر الفائدة العام هو عبارة عن متوسط سعر الفائدة لكل من سعر الفائدة على السندات وسعر الفائدة على الأسهم، بالإضافة إلى العائد الذي يقابل رأس المال البشري ورأس المال المادي (Rc).

$$R = R_b + R_e / 2 + R_c = \text{سعر الفائدة العام}$$

أما سعر الفائدة (العائد) على النقود فينظرية كمية النقود المعاصرة فهو نسبة العائد المتوقع للنقود، ويمكن

قياسه كما يلي:

سعر فائدة النقود = سعر الفائدة الحقيقي للنقود + النسبة المئوية للتغير في الأسعار

ومنه نستنتج أن "فريدمان" قد توسع في تحليله لمفهوم وشكل سعر الفائدة وربطها بالعائد المحقق من

أشكال الثروة المختلفة.

تميز "فريدمان" عن غيره في طريقة تحديد سعر الفائدة، حيث استخدم نظرية رأس المال كأساس لتحديد

سعر الفائدة، و الطلب على رأس المال هو دالة لمتغير سعر الفائدة والعلاقة بينهما علاقة عكسية، أما عرض رأس

المال فهو دالة لمتغير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية.

إن ما أضافه "فريدمان" في البحث عن تحديد سعر الفائدة التوازني، أنه فرق بين حالتين هما حالة التوازن وحالة عدم التوازن، ففي حالة التوازن يتقاطع منحني طلب رأس المال مع منحني عرض رأس المال فنحصل على كمية التوازن لسعر الفائدة وكمية رأس المال وذلك خلال المدى الطويل المستقر.

أما في حالة عدم التوازن فيرى أنه من خلال التعامل مع الواقع العملي فإن كمية رأس المال يمكن أن لا تكون هي كمية التوازن، وهنا يطرح تساؤل مفاده: كيف سيتم تحديد سعر الفائدة في حالة عدم التوازن هذه؟ وللإجابة فرق "فريدمان" بين حالتين، حالة عدم وجود حافز للإنتاج وحالة وجود حافز للإنتاج.

ففي حالة عدم وجود دوافع لزيادة الإنتاج إذا كان أصحاب المشروعات الاستثمارية ليس لديهم حافز لزيادة أو تغير كمية رأس المال في أي مستوى من مستويات سعر الفائدة فإن سعر التوازن في هذه الحالة سوف يتحدد في السوق، لكن عند مستوى منخفض مما يدفع في المستقبل إلى أن يحفز المستثمرين إلى الاقتراض وفي نفس الوقت سوف لا يدفع المدخرين على الإقراض.

أما في حالة وجود دافع الإنتاج، فإذا قام المنظمين ورجال الأعمال بإدخال وسائل وآلات ومعدات تكنولوجيا جديدة، فسوف يزيد ذلك في كمية رأس المال، وهذا القرار سيؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة، مما يدفع المدخرين إلى الرفع من مستوى مدخراتهم للإقراض، في حين سيدفع المنظمين إلى الأحجام والامتناع عن زيادة كمية رأس المال حتى لا يشجع ذلك على رفع سعر الفائدة.

إلا أن "فريدمان" في تحليله لتحديد سعر الفائدة التوازني يعترف بأن عامل استقرار أو دافع الزيادة في الإنتاج ليس هو وحده الذي يؤثر في تغير وتحديد سعر الفائدة ولكن أيضا يجب أن نأخذ متغيرات أخرى بعين الاعتبار، كدافع ميل الأفراد للدخار أو الاستثمار.

ويرى "فريدمان" أنه من الممكن أن يكون سعر الفائدة التوازني سالبا، حيث يقوم هذا الافتراض ممكن الحصول في المدى الطويل، عندما لا يوجد عناصر رأسمالية يمكن أن تحقق دخلا اقتصاديا دائما، ويتقابل ذلك مع رغبة مالكي الثروة وتمسكهم بإبقاء الحال على ما هو عليه، ولكن يجب أن يكون لمالكي الثروة مصادر رأسمالية أخرى تمكنهم من الحصول على المبالغ التي يقومون بدفعها، وفي هذه الحالة يكون المجتمع في حالة استقرار، ولكنه سيكون متجها إلى الانهيار، ويعقب "فريدمان" على سعر الفائدة التوازني السالب أنه نادر الحدوث، وهو أن يكون هناك حالة توازن ناتجة عن الوصول إلى حالة التوظيف الكامل، وأن يستمر هذا التوازن لمدة طويلة، ومن ثم ينتهي تحليل فريدمان إلى ما يلي:

✓ في حالة الاقتصاد غير النقدي (الطبيعي) يمكن تصور سعر فائدة توازني سالب؛

✓ في حالة الاقتصاد النقدي لا يمكن تصور سعر فائدة سوقي سالب والنتيجة أنه لا يمكن حدوث

سعر فائدة توازني سالب بسبب بسيط أنه لا يمكن الوصول إلى مستوى التوازن الناتج عن التشغيل الكامل.